معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

MAS

إعادة إعمار غزة
من خلال التخطيط المكاني

قراءات مقارنة لخطط
ومقترحات إعادة إعمار غزة

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

إعادة إعمار غزة من خلال التخطيط المكاني

قراءات مقارنة لخطط ومقترحات إعادة إعمار غزة

إعداد: علي عبد الوهاب

المنسق: رجا الخالدي

تدقيق لغوي: حنين المصري

تصميم جرافيكي: أحمد دعسان

© معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2025

حزيران 2025

MAS
PALESTINE ECONOMIC POLICY
RESEARCH INSTITUTE (MAS)

إعادة إعمار غزة من خلال التخطيط المكاني:

قراءات مقارنة لخطط ومقترحات إعادة إعمار غزة

حزيران 2025

المحتويات

مقدمة iii

1- القسم الأول: استعراض الخطط وتقديم قراءة نقدية 01

1-1 خطة RAND ARC 01

2-1 خطة RAND 2025 04

3-1 خطة غزة 2050 07

4-1 خطة التقييم السريع للأضرار والاحتياجات – IRDNA 10

5-1 خطة برنامج الأمم المتحدة (UN-Habitat) 13

6-1 خطة السلطة الوطنية الفلسطينية 16

7-1 الخطة العربية لإعادة إعمار غزة 19

8-1 خطة فينيق غزة 22

9-1 خطة ترامب-بيلزمان: ريفيرا غزة 25

10-1 خطة الحبتور الإماراتية 29

11-1 خطة فلسطين تنهض - PREP 32

2- القسم الثاني: الحاجة إلى رؤية فلسطينية بديلة 35

1-2 القراءة النقدية كفعل تأسيسي 35

2-2 تفكيك منطق الخطط المطروحة 36

3- القسم الثالث: بعضاً من التوصيات السياساتية 37

1-3 تطوير المصفوفة المعيارية لتقييم خطط الإعمار 37

2-3 بلورة ميثاق سياسات وطني للإعمار السيادي 37

3-3 تأسيس مرصد فلسطيني دائم لتتبع خطط الإعمار والتدخلات الدولية 37

4-3 صياغة سياسة فلسطينية واضحة للتخطيط تحت الاحتلال 38

4- القسم الرابع: مصفوفة المقارنة والابعاد التحليلية 38

المصادر 43

مقدمة

مع استمرار الحرب المدمرة على قطاع غزة منذ عام 2023، تصاعدت بشكل غير مسبوق مبادرات ومقترحات وخطط "اليوم التالي" التي قدمتها أطراف دولية، إقليمية، فلسطينية، وحتى مؤسسات خاصة ومراكز دراسات، ولم يقتصر هذا الحراك على الساحة السياسية أو البحثية فحسب، بل شمل كذلك فاعلين بمختلف تخصصاتهم، مما يدلل على حالة تعبير "تنافسية" بشكل مباشر وغير مباشر على صياغة ملامح غزة المقبلة: من حيث البنية التحتية، وترتيبات الحكم، وتوزيع السكان، وحدود الممكن فلسطينيا في الفضاء العام.

وشهد أيضاً صدور عدة تصورات وخطط إسرائيلية تتعلق بمستقبل قطاع غزة، سواء بشكل مباشر أو ضمنياً من خلال مراكز أبحاث ومؤسسات أمنية إسرائيلية؛ ورغم أهمية تحليل تلك الأطروحات من منظور استعماري، فإن هذه الورقة لا تتناولها ضمن نطاقها التحليلي الأساسي، نظراً لاختلاف طبيعتها البنيوية والسياسية، ولكونها لا تطرح ضمن إطار تعاون أو شراكة محتملة بقدر ما تعكس سياسات فرض الأمر الواقع.

تأتي هذه الورقة الخلفية التي يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كمرجع تحليلي مبسط لخطط إعادة الإعمار المطروحة حتى الآن. تعمل الورقة على تقديم قراءة استعراضية ونقدية مقارنة لمجموعة مختارة من الخطط والمبادرات المعدة من جهات متنوعة، ومن ثم عرضها ونقاشها ضمن مجموعة بؤرية من المختصين وصانعي القرار، مركزة على الأبعاد المكانية والإعمارية بوصفها أدوات لا تقتصر على الدور الفني، بل تتداخل مع اعتبارات سياسية، وهيكلية، واستشرافية تسعى لتوجيه شكل الحياة والنظام في غزة خلال السنوات المقبلة. لذلك وضمن منهجية هذه الورقة تم تحديد معايير للنقد والمقارنات بين الخطط، وكانت أبرز هذه المعايير:

- مدى انسجام الخطط مع السيادة والتحرر والمصلحة الوطنية.
- مدى انسجام الخطط مع معالجة آثار الحرب.
- مدى اهتمام الخطط بمساءلة الاحتلال ومسؤوليته عن الدمار.
- مدى قابلية إنجاح الخطط وقابليتها للتطبيق وضمانات المانحين.
- ما هي الجهات المستفيدة من الخطط وما هو البعد التنموي والاقتصادي وعلاقة الإعمار بالسياسة.
- معايير أخرى موضحة في متن الورقة.

وبينما تقدم بعض هذه الخطط بلغة إنسانية أو تنموية، إلا أنها تنطوي على تصورات ضمنية – أو أحياناً صريحة – حول كيفية إعادة تنظيم الحياة في غزة: من يتحكم بالمكان؟ من يشرف على السكان؟ ما الذي يُعاد بناؤه، وكيف، ولمن. إن البنية التحتية في هذا السياق لا تُبنى فقط بالإسمنت، بل تُصاغ عبر شبكات السيطرة والتحكم، وبما يعكس توازنات القوى وشروط التمويل والتدخل الخارجي؛ ولذلك فإن فهم هذه الخطط يتطلب قراءة مزدوجة: الأولى تقنية تأخذ شكل النماذج والتنفيذ، والثانية تحليلية تستكشف ما وراء الخطاب؛ أي الإتساقات/السياقات السلطوية التي تُعاد صياغتها من خلال "الإعمار" بوصفه عملية إنتاج سياسي واقتصادي ومكاني في آن واحد.

تستعرض الورقة إحدى عشرة خطة رئيسية ذات طابع مكاني وإعماري، وتحللها وفق أبعاد تتعلق بالنموذج التنفيذي، والفاعلية الفلسطينية، والإطار السياسي والأمني، وطرق التعامل مع الحيز الحضري كمساحة للسلطة أو للمقاومة أو للتطويع، كما ترافقها مصفوفة تحليلية مقارنة، تهدف إلى إتاحة فهم مشترك لأرضية النقاش، وتسهيل قراءة التقاطعات والاختلافات بين النماذج المطروحة، كما وتقدم الورقة توصيات سياساتية لا بد من تنفيذها.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الحراك التخطيطي لم يكن محصوراً فقط بالخطط الفلسطينية أو الإقليمية والدولية الرسمية، بل شهد أيضاً صدور عدة تصورات وخطط إسرائيلية تتعلق بمستقبل قطاع غزة، سواء بشكل مباشر أو ضمنياً من خلال مراكز أبحاث ومؤسسات أمنية إسرائيلية. ورغم أهمية تحليل تلك الأطروحات من منظور استعماري، فإن هذه الورقة لا تتناولها ضمن نطاقها التحليلي الأساسي، نظراً لاختلاف طبيعتها البنيوية والسياسية، ولكونها لا تُطرح ضمن إطار تعاون أو شراكة محتملة بقدر ما تعكس سياسات فرض الأمر الواقع. ومع ذلك، تبقى الإشارة إلى وجودها ضرورة لفهم السياق الكلي الذي تتنازع فيه الأطراف المتعددة على هندسة "اليوم التالي" لغزة.

يساعد هذا الأمر صانعي القرار في بناء تصوراتهم وتحديد أفضل الخيارات الممكنة في ظل الاحتلال، إذ ستكون توصيات هذه الورقة والمناقشات حولها قاعدة أساسية يمكن البناء عليها.

1- القسم الأول: استعراض الخطط وتقديم قراءة نقدية

يستعرض هذا القسم إحدى عشرة خطة رئيسية، تتقاطع في تركيزها على التخطيط المكاني وإعادة الإعمار بوصفهما أدوات لإعادة تشكيل الحيز والبنية السياسية في غزة، يُخصص لكل خطة ملخص نقدي يقع في صفحة ونصف إلى صفحتين، ويتناول البنية المفاهيمية، منهج التنفيذ، دور الفاعل الفلسطيني، الأطر الزمنية، والبعد السياسي الضمني أو المعلن. يهدف إلى تحليل كيف تبنى التصورات والوقائع في هذه الخطط، وما الذي تكشفه عن من يخطط لغزة، ولمصلحة من، وبأي شروط.

1-1 خطة RAND ARC

تُعد خطة RAND ARC من أكثر المبادرات طموحاً التي طرحت في العقدين الأخيرين لإعادة تخطيط المجال العمراني الفلسطيني وفق رؤية مركزية ترتكز على البنية التحتية كقاطرة للتنمية الاقتصادية والسياسية. طُرحت الخطة لأول مرة عام 2005 من قبل مؤسسة RAND الأمريكية، في سياق تصاعد الحديث الدولي عن حل الدولتين، وتتمحور حول إنشاء "قوس حضري وتنموي" يمتد من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، ويتصل بقطاع غزة، ليشكل عموداً فقرياً عمرانياً واقتصادياً للدولة الفلسطينية المستقبلية.

الرؤية المركزية للتنمية المكانية

يعتمد تصور الخطة على إنشاء ممر تنموي عمراني يُعرف باسم "القوس" أو The Arc، وهو خط حضري- بنياني يبدأ من جنين شمالاً، يمر بنابلس، رام الله، القدس (من خارجها)، بيت لحم، الخليل، ثم يتفرع جنوباً باتجاه قطاع

غزة. هذا المسار يشكل "عموداً فقرياً" للتنمية العمرانية المتكاملة، حيث تبنى المدن والمراكز السكانية الجديدة على امتداد القوس، ويتم ربطها بشبكة مواصلات سريعة وحديثة تشمل سككاً حديدية وطرقا سريعة.

تطمح الخطة إلى استيعاب النمو السكاني الفلسطيني المتوقع خلال العقدين القادمين، من خلال تطوير أحياء جديدة مدمجة وظيفياً وسكانياً، تدمج بين السكن والعمل والخدمات، وتحافظ في الوقت ذاته على المساحات الخضراء، وتحمي الأراضي الزراعية والبيئية من الزحف العمراني غير المنظم.

تركز الخطة على تطوير بنية تحتية وطنية متكاملة تشمل:

- السكك الحديدية: خط حديدي عالي السرعة يمتد على طول القوس، يربط المدن الفلسطينية الأساسية، ويُسهل الحركة اليومية والتجارية.
- الطرق السريعة: طرق مركزية تربط المدن الجديدة بالمراكز القديمة، إلى جانب طرق فرعية تربط الأحياء الداخلية بمحاور النقل.
- البوابات الحدودية: تطوير مداخل ومعابر استراتيجية في جنين، قلقيلية، طوباس، جنوب الخليل، وأريحا لربط الدولة الفلسطينية بالدول المجاورة.
- الموانئ والمطارات: تطوير مرفأ بحري في غزة ومطار دولي، لدعم التجارة والسياحة وربط فلسطين بالعالم.

رغم أن التركيز الرئيسي في الخطة هو على الضفة الغربية، إلا أن غزة تُعتبر جزءاً أساسياً من المشروع، بوصفها "نقطة النهاية الجنوبية" في القوس، إلا أن التعامل مع غزة يتسم بالحذر نظرا لخصوصية الكثافة السكانية العالية، وضيق المساحة، وواقع الحصار. تقترح الخطة تطوير البنية التحتية في غزة لتعزيز الاتصال بالضفة الغربية، مع تحسين الميناء وتوسعة الطرق، إلى جانب تخطيط عمراني أكثر كفاءة للتعامل مع محدودية الأرض.

الجهات المفترضة للتنفيذ: تشير الخطة إلى أن تنفيذ "القوس" يحتاج إلى شراكة واسعة النطاق، تشمل:

- السلطة الوطنية الفلسطينية: بصفتها الجهة المركزية المنفذة والمخططة، والمسؤولة عن التنسيق المؤسسي الداخلي.
- إسرائيل: شريك غير مباشر لكنها ضرورية لنجاح الخطة، خصوصا فيما يتعلق بالحدود، الأمن، وتسهيلات الحركة.
- المجتمع الدولي: لا سيما الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة)، إلى جانب المانحين الثنائيين، باعتبارهم الركائز المالية والسياسية الأساسية.
- القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية: لدعم التمويل والاستثمار وتنفيذ المشاريع المجتمعية والخدمية.

تعتمد الخطة على سلسلة من الفرضيات الهيكلية:

- التمويل: تُقدر الخطة أن تكلفة التنفيذ على مدى 10 سنوات تبلغ حوالي 33 مليار دولار، أي بمعدل 3.3 مليار سنوياً، يتم توفيرها عبر مزيج من المساعدات الدولية، والاستثمار الخاص، والدعم المؤسسي.

- النمو السكاني: تفترض الخطة استمرار الزيادة السكانية، ما يتطلب توسيع الإسكان والخدمات.
- الاستقرار السياسي: تبني الخطة على فرضية التوصل إلى اتفاق سياسي يمهد لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة.
- حرية الحركة: نجاح الخطة مشروط بتوافر حرية تنقل داخل الأراضي الفلسطينية وبينها وبين دول الجوار.
- الاندماج الإقليمي: تفترض الخطة أن يكون "القوس" حلقة وصل إقليمي مع عواصم ومدن عربية مثل عمان، بيروت، القاهرة، ودمشق.

تُشدد الخطة على أن نجاح المشروع يعتمد على وجود مؤسسات فلسطينية قادرة وفعالة، وأن البنية التحتية ليست مجرد مشروع تنموي، بل مكون سياسي في بناء الدولة، كما وترى أن البنية التحتية يجب أن تصمم وتدار بأيدي فلسطينية، وأن تكون رمزاً عمليا للسيادة الوطنية، حتى لو ظل الوضع السياسي معلقاً أو مجزأ.

وفي الوقت ذاته، تعترف الخطة بأن السياق السياسي هش ومعقد، وأن تنفيذ هذه الرؤية يتطلب دعماً سياسياً طويل الأمد من الأطراف الدولية، مع مراعاة التحولات على الأرض.

قراءة نقدية للخطة

في ظاهرها، تقدم خطة RAND ARC، بوصفها، رؤية استراتيجية لإعادة بناء فلسطين المستقبل، عبر خلق شريان عمراني-اقتصادي يربط الضفة الغربية بقطاع غزة، وينظم التنمية في بنية وظيفية حديثة، لكنها عند التدقيق، تكشف عن هندسة سياسية خفية تعيد تعريف فكرة الدولة الفلسطينية من كيان سيادي إلى ممر مخطط بعناية، قابل للإدارة، والتقنين، والتدويل. أول ما يلفت الانتباه هو أن الخطة لا تنطلق من قراءة سياسية فلسطينية، ولا من مفاهيم السيادة، التحرر، أو تقرير المصير، بل من منطق وظيفي: كيف يمكن تطوير شبكة مواصلات وخدمات قادرة على تنظيم السكان الفلسطينيين ضمن بنية إقليمية متكاملة؟ بكلمات أخرى، الدولة بالخطة، لا تبنى سياسياً بل ترسم عمرانياً.

وبدلا من أن تكون البنية التحتية أداة لتوسيع المجال السيادي الفلسطيني، تتحول إلى غاية بحد ذاتها: "الدولة" هي "القوس"، والتمويل هو محفزها، والتنسيق الأمني مع الاحتلال شرطها الاستراتيجي غير المعلن؛ رغم الإشارة إلى غزة كجزء من هذا "القوس"، إلا أن التعامل معها داخل الخطة يظهر استيعاباً مقنناً، لا اندماجاً متكاملاً، تُعالج غزة بوصفها كتلة مكتظة يصعب التوسع فيها، ويُقترح ربطها "قدر الإمكان" بالضفة، لكن من دون تفكيك واقع الحصار أو الاحتلال. لا توجد مقترحات لحل جذري لمعضلة التواصل الجغرافي أو الأمني، بل فقط ممرات محتملة إن توفرت الشروط. إن هذه الرؤية تعيد إنتاج غزة كـ"حالة خاصة"، ودوماً مرهونة بالسياق الإقليمي أو القرار الإسرائيلي، رغم كل ما في الخطة من حديث عن السيادة والبنية المستقلة.

الجهات المنفذة المفترضة في الخطة (السلطة الفلسطينية، إسرائيل، الرباعية الدولية، الجهات المانحة، القطاع الخاص) كلها توضع على قدم المساواة، مما يعيد تشكيل فكرة الحكم كـ"تنسيق وظيفي"، لا كسلطة شرعية ذات سيادة، في هذا النموذج تتحول فلسطين إلى منطقة مدارة عبر الحوكمة المتعددة الأطراف، حيث لا جهة تمتلك الكلمة النهائية، بل يعاد إنتاج ما يمكن حالة "اللا سيادة المنظمة"؛ وهنا يصبح القوس نموذجاً لبلد يصمم ليكون قابلاً للإدارة أكثر من كونه قابلاً للتحرر.

حتى لو افترضنا حسن نية واضعي الخطة وهم في الأصل خبراء تخطيط عمراني ومهندسون دوليون، فإن منطق الخطة يظهر تجاهلاً صارخاً للبنية الاستعمارية التي تنتج واقع غزة والضفة، وللأدوات العنيفة التي يعاد من خلالها تقطيع الأرض، وتقييد الحركة، ومصادرة الفضاء. فهل يمكن أن يعمل "قوس عمراني" على أرض مفخخة بالمعازل، والحواجز، والجدران؟ كما أن غياب الاشتباك مع هذه الأسئلة لا يضعف الخطة فحسب، بل يحولها إلى تخطيط فوقي، خارج السياق، يتطلب مصفوفة أمنية مستحيلة لكي يتحقق.

وبالرغم أن الخطة تؤكد أنها ليست "مخططاً تفصيلياً"، بل "إطارا للحوار"، إلا أن بنيتها تحمل طابعا رمزياً خطراً: إنها تعيد تشكيل الحلم الوطني الفلسطيني ليُختزل في ممر تحرك وتنمية، لا مشروع تحرر، فالدولة هنا تختصر في هندسة عمرانية تميل إلى النموذج "السنغافوري" المدجن أكثر من النموذج "الجزائري" المحرر، على سبيل المثال.

باختصار، خطة RAND ARC تقدم على أنها رؤية مستقبلية لفلسطين، لكنها تعيد إنتاج مشروع سياسي قائم على الدولة الممكنة تقنيا، لا الدولة المستحقة سياسياً، غزة تدمج فيها بوصفها طرفاً مشروطاً، والسلطة تتحول إلى منفذ تقني، والبنية التحتية تصبح بديلاً للسيادة، هذه ليست فقط خطة عمرانية، بل نموذجا لإعادة تخيل فلسطين كـ"ميدان استثمار عمراني"، لا كقضية تحرر.

2-1 خطة RAND 2025

تأتي خطة "الرؤية المكانية لفلسطين" الصادرة عن مؤسسة RAND في نيسان 2025 في لحظة سياسية وميدانية شديدة التعقيد، حيث يعاد رسم المشهد الفلسطيني على أنقاض الحرب، وفي ظل تفاقم التجزئة المكانية، وانهيار البنية التحتية، وغياب أي أفق سياسي فعلي، ومع ذلك تطرح الخطة تصوراً طموحاً للدولة الفلسطينية من منظور مكاني وهندسي، يعيد تنظيم الجغرافيا الفلسطينية في بنية موحدة، قابلة للحياة، ومتماسكة عمرانياً، على أن تكون القاعدة العمرانية فيها مرآة للسيادة والسيطرة، كما وتسعى الخطة إلى خلق نظام مكاني فلسطيني متكامل، يعالج التجزئة التي فرضتها اتفاقية أوسلو، ويؤسس لمسارات تنقل وحركة فعالة بين المدن والقرى، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة.

تتأسس الرؤية في الخطة على خمس ركائز أساسية:

- الترابط الإقليمي: إنشاء شبكة نقل متعددة الوسائط (Multimodal Transport)، تشمل أنظمة BRT (النقل السريع بالحافلات)، وطرق حلقية، وجسور، لتقليل زمن التنقل، وربط المدن ببعضها البعض.
- التنمية المتمركزة حول الحواضر: دعم المراكز الحضرية باعتبارها مراكز إنتاج وخدمات وسكن، وتشجيع النمو السكاني داخلها، بما يحفظ الأراضي الزراعية والطبيعة.
- الاستدامة البيئية: ترميم الوديان، إدارة المخلفات، وحماية الموارد الطبيعية، وربط التنمية بالبنية البيئية.
- التكامل الاقتصادي: إنشاء مراكز صناعية وتجارية وسياحية موزعة جغرافيا لتفادي التمركز وتعزيز العدالة الاقتصادية.
- الحدود القابلة للإدارة: بناء تصور لدولة بحدود واضحة ومعابر خاضعة للإدارة الفلسطينية، تسهل التجارة والتنقل.

تتبنى الخطة نماذج تخطيط حضري معاصرة تراعي الكثافة المدروسة، والتنوع الوظيفي، والمشي، والمجال العام الأخضر، بما يكرس فكرة "المدينة الفلسطينية المستدامة"، كما تقترح:

- توسيع النطاق العمراني وفق حلقات محيطة بالمدن بدلاً من التمدد العشوائي.
- تطوير مراكز الخدمات العامة والثقافية بالقرب من النقل العام.
- حماية الأراضي الزراعية والمناطق البيئية من التحول العمراني.
- تفعيل التخطيط التفصيلي في القدس، أريحا، رام الله، وبيت لحم مع احترام الخصوصية التاريخية.

في قلب الرؤية تقع فكرة السيادة المكانية، حيث تُربط القدرة على التخطيط العمراني بإمكانيات الحكم، ومهارات الإدارة، والسيطرة على الأرض، تفترض في الخطة عودة تدريجية للسيطرة الفلسطينية على مناطق(C,B)، وتقدم هذه العودة كشرط أساسي لبدء تنفيذ المشاريع.

وتقترح الخطة بناء نظام مؤسسي فلسطيني يقوم على:

- سجل أراضي موحد وحديث.
- جهاز تخطيط مركزي قادر على التنسيق عبر المحافظات.
- قدرة فنية وتقنية في المؤسسات المحلية.
- إدارة مستقلة للمعابر والحدود، خصوصا في غزة والضفة.

وتؤكد الخطة أن السيطرة المؤسسية على الأرض تُعتبر "شرطا للسيادة التنفيذية"، وتنتقد الوضع الحالي الذي يشهد غيابا للتوثيق، وتعددا في المرجعيات القانونية، مما يُعطل مشاريع التخطيط والبنية التحتية.

ترى الخطة أن التحول لا يتم دفعة واحدة، بل عبر برنامج متدرج من المشاريع الممكنة سياسياً والضرورية وظيفياً، وتشمل التوصيات:

- البدء بمشاريع صغيرة وقابلة للتنفيذ (Solid Waste, Mobility, Water).
- تطوير القدرات الفنية في التخطيط والمساحة والهندسة.
- تعزيز الشراكة مع المانحين مع استقلالية القرار الفلسطيني.
- إطلاق حوار وطني حول أولويات التخطيط والتنمية.
- إصلاح جهاز الجمارك والمعابر كركيزة للسيادة الاقتصادية.

وتشير الخطة إلى أن تطبيق هذه المشاريع يتطلب تنسيقاً مع الإسرائيليين، لا سيما بما يخص التصاريح، والمعابر، والخدمات التي تمر عبر مناطق السيطرة الإسرائيلية.

رغم أن الخطة تستند إلى وحدة جغرافية بين الضفة وغزة، إلا أن الخطة تقر أن غزة تواجه تعقيدات إضافية: حصار، دمار واسع، قيود على الوصول، وضع قانوني متقلب، ومع ذلك تتعامل الخطة مع غزة كمكون كامل من الخريطة المكانية المستقبلية، وتوصي بما يلي:

- تطوير الربط بين غزة والضفة من خلال ممرات برية متعددة الوسائط.
- إصلاح المعابر وتوسيعها، خاصة مع مصر وإسرائيل.
- تطوير نظام إدارة نفايات حديث، وإعادة بناء البنية التحتية للمياه والكهرباء.
- تعزيز مرونة التخطيط في غزة لمواكبة الأوضاع السياسية المتقلبة.

تعتمد الخطة على فرضية أن عملية سلام أو اتفاق سياسي ستعيد تعريف السيطرة الفلسطينية على الأرض، إلا أنها تعترف أن هذا غير متوفر حاليا، لذلك تقترح:

- تبني تخطيط تكيفي يتعامل مع الهشاشة السياسية.
- العمل ضمن ما هو "ممكن" دون انتظار التسوية النهائية.
- تعزيز التنسيق الدولي لتخفيف العراقيل.

غير أن الخطة تحجم عن مناقشة الأثر السياسي المباشر للاستيطان، ولا تضع أولويات واضحة لترتيب المشاريع، مما يفتح الباب لمقاربات انتقائية غير محكومة بمعايير عدالة أو مقاومة.

قراءة نقدية للخطة

تبدو خطة RAND 2025 محاولة متقدمة لتحديث التصور الدولي لمستقبل فلسطين من بوابة التخطيط المكاني لكنها، في عمقها، تعيد إنتاج مشروع الدولة الممكنة تقنياً والمُرجأة سياسياً؛ إذ تختزل السيادة في وظيفة، والدولة في منظومة طرق وبيئة مما يجعلها قريبة من الخطة "القوس"، كما وتبقي على شروط الاحتلال باعتبارها "معوقات مرحلية" لا بنى استعمارية جذرية.

تصاغ فكرة السيادة في الخطة من خلال أدوات إدارية: (سجل أراضي، نظام معابر، وجهاز تخطيط)، لا من خلال مساءلة الاحتلال أو تفكيك نظام الإغلاق والسيطرة، مما يدلل أن الخطة تفترض في ظل استمرار السيطرة الإسرائيلية على المعابر، ومناطق C، والحركة، وبذلك تصبح السيادة أفقاً مشروطاً بتطورات تفاوضية لا مرجعية حقوقية، ويعاد تعريفها كبنية إجرائية، لا كحق ثابت. الأخطر أن هذه الصيغة تحول إسرائيل من قوة احتلال إلى "شريك إداري"، يجب التفاوض معه باستمرار على الحدود، التصاريح، التمويل، والتنسيق الأمني، ويعاد بذلك تقديم الوجود الإسرائيلي ليس كمصدر للمعضلة، بل كمحدد لسرعة وكفاءة التنفيذ.

الخطة تمارس نوعا من "التهذيب/التماهي السياسي للمأساة"، إذ يتم استخدام أدوات التخطيط الحضري لتأجيل الصراع أو إعادة تأطيره، فالحصار، والاستيطان، والتقسيم الجغرافي؛ تقرأ كـ"عوائق في التنقل والربط"، لا كبنى

هيمنة، وهنا تمارس اللغة التخطيطية دوراً وظيفياً في نزع السياسة عن الاحتلال. الخطة تعيد تنظيم فلسطين لا من خلال حق تقرير المصير، بل من خلال تحسين التدفق: للسلع، للأفراد، للنفايات، للمياه، إلخ...، دون أن تنهي الهيمنة البنيوية على الأرض والمعابر والحدود.

رغم أن غزة تعامل كجزء من الدولة، إلا أن إدراجها في الخطة يعبر عن منطق "المرونة العمرانية" أكثر من الرغبة في تفكيك حصارها، فهي مذكورة في أكثر من موقع، ولكن دوما ضمن منطق الإدارة (معالجة النفايات، تحسين التنقل، وإعادة الإعمار)، دون أي اقتراح سياسي واضح لفك الحصار أو إنهاء الفصل، تعاد بذلك صياغة غزة كـ"حالة تخطيط حساسة"، لا كقضية مقاومة أو وحدة سياسية مركزية، ويعاد تعريف مشروع الربط الجغرافي مع الضفة بوصفه خياراً هندسياً، لا خياراً سيادياً.

تشدد الخطة على ضرورة تحقيق الاستدامة البيئية والإدارة الذكية للمياه والطاقة، ولكن دون الاعتراف بأن المشكلة البيئية في فلسطين هي مشكلة استعمارية أولاً؛ فالاحتلال هو من يسيطر على المياه الجوفية، وعلى مصادر الطاقة، وعلى الأرض الزراعية، وهو من يُنتج التدهور البيئي عبر التوسع الاستيطاني. إن تجاهل هذه الحقيقة يحول مفاهيم "الاستدامة" إلى أدوات إدارية بلا بعد تحرري.

كما تراهن الخطة على أن "بناء الدولة يبدأ الآن"، حتى في ظل غياب الأفق السياسي، لكن هذه الرؤية تفترض وجود إرادة دولية ومحلية قوية لإسناد المشروع، وهذا في الحقيقة غير مضمون في ظل ما نراه في حرب الإبادة من تهميش دولي رسمي. إن ما تنساه الخطة هو أن الخطط التي لا تشتبك مع بنية السيطرة، إما أن تُجمد، أو يعاد تأطيرها ضمن شروط الاحتلال.

باختصار، خطة RAND 2025 تعيد تخيل الدولة الفلسطينية كمخطط مكاني مرن، يقبل التكيف، ويراهن على التدرج، وتبقي السياسة في الهامش، وتمنح التخطيط دور المركز. غزة تظهر فيها كمنطقة حرجة وليست ساحة للقرار، كما أن السيادة تفكك إلى أدوات، والاحتلال يعامل كواقع يمكن الالتفاف عليه لا كمنظومة يجب إسقاطها، إنها خطة قد تبدو "ذكية" من حيث النظم، لكنها فارغة من سؤال التحرر وتقرير المصير.

3-1 خطة "غزة 2050"

تقدم خطة "غزة 2050" رؤية استراتيجية شاملة بعيدة المدى، تسعى إلى تحويل غزة من منطقة منكوبة ومتقوقعة إلى مركز اقتصادي ومعرفي متصل إقليمياً وعالمياً، ومندمج جغرافياً واقتصادياً مع الضفة الغربية، تقود هذه الخطة جهات فلسطينية من القطاع الخاص، وبدعم تقني من AECOMوPortland Trust، وبالتنسيق مع وحدة التخطيط المكاني الوطنية (NSPU) ومشاركة أكثر من 300 شخصية ومؤسسة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛ يبرز هذا التنوع في الفاعلين بوصفه أحد مقومات الخطة الرئيسية، ما يجعلها نموذجاً نادراً لمبادرة من الداخل في مقابل كثير من الرؤى المفروضة من الخارج. ترتكز الرؤية على مفاهيم الاقتصاد المعرفي، والتخصص الإنتاجي، والتخطيط المكاني المتكامل، والربط بين التنمية الحضرية والنمو الاقتصادي، وتعتبر الخطة أن غزة تمتلك إمكانات بشرية وطبيعية هائلة يمكن استثمارها بطريقة استراتيجية إذا توفرت الإرادة والتوافق السياسي الوطني، والدعم المؤسسي، والاستقرار النسبي.

الأهداف والرؤية العامة:

- تهدف الخطة إلى بناء "غزة متصلة بفلسطين والعالم"، مندمجة اقتصاديا مع الضفة الغربية، ومرتبطة إقليمياً عبر ممرات لوجستية وتجارية وموانئ.
- الوصول بحلول 2050 إلى اقتصاد فلسطيني وسطي الدخل، قادر على خلق نحو 1.1 مليون فرصة عمل، من خلال قطاعات ذات قيمة مضافة عالية مثل المعرفة، والخدمات اللوجستية، والصناعة الدقيقة، والتجارة.
- خلق هوية حضرية متماسكة في غزة، من خلال "الاحتواء الحضري" الذي يمنع الامتداد العشوائي، ويحمي الأراضي الزراعية والبيئة.
- إعادة تعريف غزة كـ "محرك تنموي" بدلا من كونها عبئا إنسانياً دائماً، وتحويلها إلى منطقة جذب استثماري ومعرفي.
- تشكيل نسيج حضري مستدام يربط غزة ودير البلح كعصب حضري مركزي، يخدم دوراً رمزياً في بناء مدينة فلسطينية عالمية.

الأبعاد المكانية والتنموية:

- تقترح الخطة تطوير مناطق صناعية متخصصة مثل "المنطار" كمركز لوجستي وصناعي يربط غزة بالعالم عبر شبكات تجارة إقليمية.
- تشمل مكونات التخطيط المكاني إنشاء مراكز تشغيل عالية الكثافة، وتحسين البنية التحتية للنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي.
- تعتمد الخطة على مبادئ الاستدامة، عبر الحفاظ على الأراضي الزراعية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
- يتضمن التصور المكاني مزيجا بين التجديد الحضري للمناطق المتدهورة، وتوسيع عمراني مخطط يخدم فرص العمل والسكن والنقل.
- تسعى الخطة إلى تهيئة بيئة عمرانية تدعم العيش الكريم، وتتماهى مع معايير التخطيط الحضري العالمية.

الإطار الزمني وآليات التنفيذ:

- الرؤية تمتد حتى عام 2050، وهي الأطول أفقاً مقارنة بباقي الخطط التي تتراوح بين 5–15 عاما.
- لا تقدم الخطة تقسيما زمنياً تفصيلياً (قصير- متوسط - طويل الأمد)، لكنها تطرح فكرة "المشاريع المحفزة" التي تنفذ تدريجيا ضمن منطق تراكمي للتحول.
- تؤكد على ضرورة إعداد دراسات جدوى تفصيلية لاحقة، وعلى أهمية المرونة المؤسسية لمواكبة التحولات السياسية والاقتصادية.
- تقترح آليات تنسيق بين الجهات الفاعلة، دون فرض وصاية خارجية، وضمن إطار مؤسسي وطني.

الجهات المنفذة والحوكمة:

- القطاع الخاص الفلسطيني هو اللاعب الرئيسي، بدور مبادر ومخطط ومنفذ.
- تشمل الجهات المشاركة أيضا: المؤسسات الحكومية الوطنية، وحدة التخطيط المكاني، المجتمع المدني، والخبراء الفنيين المحليين والدوليين.
- تشير الوثيقة إلى أن التنفيذ يفترض شراكة فلسطينية-فلسطينية داخلية، تتطلب توافقا بين الفصائل والمؤسسات.
- لا تشير الخطة إلى أي دور مباشر للمانحين أو المنظمات الدولية في الإدارة أو التمويل، ما يعكس محاولة للتموضع السيادي ورغم هذا، لم تفصل الخطة نماذج حوكمة واضحة أو آليات رقابة وتمويل محددة.

الافتراضات السياسية والأمنية:

- تتعامل الخطة مع الحصار والانقسام السياسي بوصفهما تحديات بنيوية قائمة، دون تقديم حلول سياسية مباشرة.
- تفترض الخطة ضمنا أن الحوكمة ستكون فلسطينية خالصة، وأن الفاعلين الفلسطينيين قادرون على تنسيق التنفيذ بين غزة والضفة.
- لا تطرح الخطة تصورا للترتيبات الأمنية (مثل دور الشرطة أو ضمانات دولية)، ما يعكس إما تجاهلا متعمدا أو تركا للمستقبل.
- تركز على التنمية كأداة تجاوز، دون انتظار "الحل السياسي الشامل".

الخطاب والمفاهيم:

- تتكرر مصطلحات مثل "فلسطين العالمية"، "الاقتصاد المعرفي"، "محركات التنمية"، "الاحتواء الحضري"، "الرؤية المكانية"، "التحول الجيلي"، و"المبادرة الوطنية".
- اللغة المستخدمة تقنية-تخطيطية لكنها مشحونة برمزية سياسية ناعمة، توازن بين الواقعية والخيال.
- الخطاب غير تصادمي، يجنب اللوم أو استحضار الاحتلال بشكل مباشر، مع التركيز على الإمكانات والفرص.

قراءة نقدية للخطة

تمثل خطة "غزة 2050" واحدة من أكثر الرؤى طموحاً وطولاً في الأفق الزمني بين الخطط المطروحة لإعمار وإعادة تخطيط قطاع غزة، فهي لا تكتفي بالتعاطي مع ما بعد الحرب كمجرد لحظة طارئة أو سياق إنساني ملح، بل تسعى لإعادة تعريف غزة ككيان اقتصادي-حضري فاعل، مرتبط بفلسطين وبالعالم، غير أن هذا الطموح الكبير، رغم ما يقدمه من أمل تقني ورؤية وطنية، ينطوي على عدة إشكالات نقدية تتعلق بالسياق السياسي، والافتراضات الأمنية، والدور المؤسسي، ومدى واقعية الرؤية مقارنة بالبنية القائمة.

الخطة تعكس بلا شك قدرة فلسطينية ذاتية على إنتاج الرؤية، وتقدم كإعلان سيادي بأن "القطاع الخاص الفلسطيني" قادر على أن يتخيل مستقبلاً مستقلاً لغزة دون انتظار الأطراف الدولية، في هذا الإطار، تمثل الخطة

نوعاً من إعادة الامتلاك الرمزي لغزة كمجال للتخطيط الوطني المستقبلي؛ إلا أن الطموح هنا، رغم أهميته السياسية والمعنوية، يفتقد في كثير من المواضع إلى أدوات التطبيق الواقعي، خاصة في ظل الحصار المستمر والانقسام السياسي وعدم وجود كيان فلسطيني موحد قادر على ضمان التنفيذ أو التمويل، حقيقةً.

تعتمد الخطة ضمنياً على "افتراض الاستقرار" دون تقديم تحليل دقيق لشروط تحقيق هذا الاستقرار؛ فلا توجد إجابة على أسئلة أساسية: كيف سيتم إنهاء الحصار؟ ما طبيعة العلاقة مع إسرائيل في هذا الإطار؟ من يضمن وحدة غزة والضفة؟ من يوفر الأمن الداخلي والخارجي؟ وعلى ما يبدو أن الرؤية تفترض أن السياسة "ستحل من تلقاء نفسها"، وهو افتراض مفرط في التفاؤل ومخالف للتجربة الفلسطينية خلال العقدين الماضيين.

رغم أهمية قيادة القطاع الخاص للرؤية، فإن الخطة لا تناقش بعمق التفاوت الاجتماعي القائم، أو آليات ضمان شمول الفئات المهمشة في عوائد التنمية، لا توجد معالجة واضحة لتوزيع الأراضي، أو حقوق اللاجئين، أو سبل تمكين النساء والفئات الضعيفة ضمن اقتصاد المعرفة المقترح، بل يفترض أن "التحول الاقتصادي" سيولد فرصاً تلقائياً، دون تحديد سياسات إعادة توزيع أو دعم مباشر للفئات الأكثر تضرراً من الحروب.

الخطة تفتخر بمشاركة أكثر من 300 فاعل ومؤسسة فلسطينية، وهو إنجاز لا يستهان به؛ لكن رغم ذلك، فإن آليات المساءلة والحوكمة تبقى غامضة، من سيتابع تنفيذ الرؤية؟ من يضمن عدم انحرافها عن الأهداف الأصلية؟ أين هو الإطار القانوني أو التنظيمي الذي يحكم تخصيص الموارد، أو يضمن الشفافية؟ إن غياب هذه المحددات يجعل من الخطة إطاراً طموحاً لكنه هش من الناحية المؤسسية.

اللغة المستخدمة في الخطة تتسم بالمرونة والانفتاح، لكنها في كثير من الأحيان تمارس "تحييداً سياسياً" للاحتلال، حيث يذكر الاحتلال فقط بوصفه تحدياً بنيوياً، دون مساءلة مباشرة لدوره في تقويض التنمية أو منع الاتصال المكاني مع الضفة، وهذا التحييد قد يكون مفيداً تقنياً لتفادي التعطيل الدولي، لكنه يضعف القدرة التحليلية للخطة، ويجعلها منفصلة عن واقع السيطرة المادية والسياسية المفروضة على غزة.

باختصار، خطة "غزة 2050" تمثل لحظة استثنائية من التعبير الفلسطيني السيادي عن الحق في التخطيط الحضري والاقتصادي، خارج الإملاءات الدولية، لكنها، رغم طموحها العالي، تبقى في حاجة ماسة إلى معالجة سياسية وأمنية أعمق، وإلى تفصيل مؤسساتي واضح، وإلى أدوات تنفيذ ومراحل زمنية قابلة للتتبع، هي خطة قد تصلح كإطار عام للضغط والتفاوض، لكنها لن تتحول إلى واقع دون معالجة البنية السياسية والقانونية والمؤسسية التي تسندها.

4-1 خطة التقييم السريع للأضرار والاحتياجات – IRDNA

تمثل خطة IRDNA إحدى المحاولات المؤسسية الأولى لتقدير حجم الدمار وتحديد الأولويات القطاعية والمالية لإعادة الإعمار في غزة بعد عام من القصف المتواصل والحصار المشدد، وقد أعدها فريق مشترك من البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، باستخدام مزيج من تقنيات الاستشعار عن بعد، والبيانات الحكومية، والمصادر الميدانية وشهادات السكان، إضافة إلى بيانات الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يعكس اعتمادا واسعا على أدوات تحليل غير تقليدية لتجاوز صعوبة الوصول الميداني.

تشير الخطة إلى أن حجم الدمار في رأس المال الثابت بلغ 29.9 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني قبل الحرب، وتقدر الخسائر الاقتصادية غير المباشرة (خسارة الناتج والتشغيل) بأرقام ضخمة لم تُفصل جميعها، لكنها تُترجم إلى انكماش اقتصادي بنسبة 83% في غزة لعام 2024، وبهذا تتقلص مساهمة غزة في الناتج المحلي الفلسطيني من 17% إلى أقل من 3%، في تحول يعتبره التقرير "كارثيا وغير مسبوق".

يغطي التقرير 18 قطاعا، ويمنح أولوية واضحة للبنية التحتية الأساسية، مثل:

- الطاقة: دمار شبه كامل، مع عجز كامل في الشبكات وقدرة التوليد.
- المياه والصرف الصحي (WASH): الضرر في بعض المناطق تجاوز 90% من البنية التحتية.
- الصحة: استهداف واسع للمستشفيات والمراكز، ما خلف فراغاً حرجاً في الرعاية الأولية والثانوية.
- النقل: الطرق الرئيسية والجسور دُمرت بنسبة كبيرة، خاصة في شمال غزة.
- البيئة: يقدر التقرير أن ما لا يقل عن 22 مليون طن من الأنقاض والركام تغطي مناطق واسعة، معظمها ملوثة بمواد كيميائية وذخائر غير منفجرة.

في القطاعات الاجتماعية، لم يكن الضرر المادي كبيراً في بعض المكونات (كالتعليم مثلا)، لكن التقرير يُبرز الحاجة الكبيرة لإعادة الخدمات الإنسانية والاجتماعية، خصوصا في مجال:

- الدعم النفسي والاجتماعي.
- رعاية الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تأهيل المصابين والمُقعدين.
- الخدمات المرتبطة بالصحة الإنجابية وذوي الإعاقة.

تُحدد الخطة ثلاثة مستويات زمنية للعمل:

- قصير الأمد (من 0 إلى 3 سنوات): يركز على إزالة الركام، إعادة تشغيل محطات الكهرباء والمياه، واستعادة الحد الأدنى من الخدمات العامة.
- متوسط الأمد (3–7 سنوات): يشمل إعادة بناء المدارس والمستشفيات، إصلاح شبكات الطرق والمياه، واستعادة مؤسسات الحكم المحلي.
- طويل الأمد (7–10 سنوات فأكثر): يركز على إعادة بناء الاقتصاد، التحول إلى البنى التحتية المستدامة، وتطوير منظومة عمرانية "مرنة"، مع معالجة الأثر البيئي واسع النطاق.

الركائز المنهجية التي تقوم عليها الخطة:

- الاعتماد على "إطار تعافي من النزاع" (Conflict Recovery Framework): وهو إطار يشجع على التنسيق متعدد الجهات، ويركز على التكامل بين الاستجابة الإنسانية والاقتصادية، ضمن رؤية طويلة المدى.

- الشراكة مع القطاع الخاص: حيث تفتح الخطة الباب أمام استثمارات كبرى في مجالات النقل، الطاقة، الإسكان، والمياه، من دون تقديم نماذج واضحة للحوكمة أو المساءلة المجتمعية.
- المرونة وإدارة التغيير: تؤكد الوثيقة على ضرورة الاستجابة المتكيفة مع الواقع، والتحديث المستمر للبيانات، بسبب الطبيعة "المتقلبة وغير المستقرة" للوضع الميداني.
- في جانب التمويل، تشير الخطة إلى الحاجة إلى تحالف دولي للتمويل، مع انخراط الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص، وتوصي باستكشاف أدوات تمويل مبتكرة، مثل الضمانات المشتركة أو التمويل القائم على النتائج.

وتبرز الخطة بعض الأولويات كشرط لبدء إعادة الإعمار:

- إزالة الذخائر غير المنفجرة.
- تنظيف البيئة وإعادة تأهيل التربة.
- توفير حماية مؤسسية للسكان الأكثر ضعفا، خصوصا النساء والأطفال واللاجئين داخليا.

قراءة نقدية للخطة

رغم ما تحتويه خطة IRDNA من بيانات دقيقة وتقديرات قطاعية مفصلة، إلا أن بنيتها المفاهيمية ولغتها التقنية تساهم في تحييد الطبيعة السياسية للدمار، وتحويل نتائج الحرب إلى "خسائر مادية" قابلة للترميم، خارج سياقها الاستعماري. فالإبادة الممنهجة التي تعرض لها قطاع غزة، تُختزل في مؤشرات الخسائر الاقتصادية والانكماش المالي، دون الإشارة إلى المسؤولية السياسية أو البنية التي أنتجت هذا الدمار، وهي الاستعمار الاستيطاني والعدوان المستمر.

تقدم الخطة تصورا "تكنوقراطياً" لإعادة الإعمار، تُدار فيه الكارثة بمنطق الإدارة المتعددة الأطراف، حيث تُعاد هيكلة الحيز العام عبر شراكات مانحة، ومنظمات دولية، وربما فاعلين من القطاع الخاص، فيما يُمنح الفاعل الفلسطيني – ممثلا بالسلطة – دورا تنسيقياً تقنياً، لا قيادياً سيادياً؛ وهذا يطرح سؤالاً جوهرياً: من يضع أولويات الإعمار؟ من يقرر أين تُبنى المستشفيات؟ من يتحكم في موارد التمويل؟ وهل تستجيب هذه الرؤية لحق الفلسطينيين في إعادة بناء مجتمعهم أم لإعادة إنتاج السيطرة عبر أدوات دولية ومشروطة؟

في هذا السياق، يبدو "إطار التعافي من النزاع" (CRF) كمفهوم وظيفي لإدارة الإعمار من دون إحداث أي تحول سياسي. مما يدلل أنه إطار يعيد إنتاج منطق "الطوارئ الممتدة"، حيث يبقى الفلسطيني تحت وصاية فنية وإنسانية إلى أجل غير مسمى، دون نقاش جذري حول الحقوق والسيادة والعدالة.

كما تُروج الخطة لانخراط القطاع الخاص بوصفه عنصراً ضرورياً لإنجاح الإعمار، دون توضيح آليات الحوكمة أو ضمان العدالة الاجتماعية، هذه الصيغة – التي تتكرر في خطط مشابهة – تعني فعلياً خصخصة الإعمار، وتحويل المعاناة الجماعية إلى فرص تمويلية واستثمارية، ضمن ما يمكن تسميته بـ "اقتصاد الطوارئ القائم على الكارثة".

ويلاحظ أيضا أن الخطة تتجنب تماما الخوض في قضايا السيادة على الأرض، أو تفكيك نظام الإغلاق والحصار، أو مساءلة القوة القائمة بالاحتلال، بل تتعامل مع غزة كمساحة فارغة تنتظر "إعادة الإعمار"، لا كحيز مستعمَر خاضع لسياق عنف ممنهج، هذا الإخفاء المتعمد يفتح الباب لقراءة أكثر خطورة: تحويل غزة إلى مختبر لإعادة إنتاج أدوات الحكم ما بعد الاستعمار.

وبينما يفترض أن تعالج الخطة التعافي الشامل، إلا أن حضور الفلسطينيين كمجتمع – لا كإدارة – يبدو هشا، حيث لا نجد إشارات إلى دور البلديات، أو المجتمع المدني، أو الحراكات المحلية، بل يُعاد تقديم الفلسطيني كمتلقي للخدمات، لا كمشارك في إعادة بناء مجتمعه وشكل مدينته.

باختصار، خطة IRDNA لا يمكن تجاهلها كأداة تقييم، لكنها ليست محايدة بما فيه الكفاية، هي أداة تعيد رسم خارطة التدخل الدولي في غزة ضمن رؤية تمأسس للفصل بين الإعمار والسيادة، وبين التعافي والاستقلال؛ إنها خطة مليئة بالمعلومات والأرقام والنسب، لكنها تفتقر إلى الاعتراف بالبنى السياسية التي أنتجت الكارثة، وتساهم في إعادة إنتاج "الإعمار كإدارة"، لا "الإعمار كتحرير".

5-1 خطة برنامج الأمم المتحدة (UN-Habitat)

تمثل الخطة UN-Habitat واحدة من أبرز المحاولات المبكرة لصياغة رؤية حضرية لإعادة الإعمار في قطاع غزة، تنطلق من التحديات الميدانية، وتوظف التجربة الأممية في السياقات المماثلة (مثل العراق، وسوريا، ولبنان)، مع الحرص على المواءمة مع السياسات الوطنية الفلسطينية، لا سيما السياسة الحضرية الوطنية (2023) وخطة التنمية الوطنية (2021–2023). ورغم أن الخطة ما تزال في مرحلتها التمهيدية، وتعتمد على الاستشعار عن بعد بسبب غياب الوجود الميداني، إلا أنها ترسي معالم إطار مفاهيمي للتعافي الحضري، يتمحور حول الحي السكني كوحدة تخطيط، ويدعو لبناء "غزة أكثر اخضراراً ومتانةً وشمولاً".

تهدف الخطة إلى رسم مسار انتقالي من الاستجابة الإنسانية الطارئة نحو التعافي الحضري طويل الأمد، من خلال منهج متدرج يشمل إعادة بناء المساكن، إعادة تفعيل البنى التحتية، وحماية الموارد الطبيعية، ضمن رؤية عمرانية متكاملة، كما تؤكد الخطة على ضرورة أن تكون العملية بقيادة فلسطينية، مدعومة بالسياسات الوطنية، مع إشراك واسع للمجتمعات المحلية عبر نموذج قائم على "الأحياء"، لا على القطاعات المجزأة.

يبدأ التقرير بتحليل الوضع الحضري في غزة ما قبل الحرب، ويبرز خمس قضايا جوهرية:

- الكثافة السكانية العالية والتمدن الكامل: 87% من غزة حضرية، مع كثافة تصل إلى 50 ألف نسمة/كم^2 في بعض المخيمات.
- تجزئة الأراضي وضآلة المساحات العامة: 35% فقط من الأراضي متاحة للاستخدام، في ظل وجود محميات، ومناطق مقيدة (بما فيها "مناطق الفصل" الإسرائيلية).
- فقر البنية التحتية: انقطاع المياه، نقص الكهرباء، غياب شبكات الاتصال الحديثة، كلها تحد من قدرة التعافي.

- العزلة الجغرافية والسياسية: الاحتلال ونظام الإغلاق جعل غزة منفصلة مادياً وسياسياً عن الضفة الغربية والعالم الخارجي.
- الضغط على البيئة: شح المياه، تلوث المياه الجوفية، هشاشة النظام البيئي، وازدياد الفيضانات في بعض المناطق.

تعتمد الخطة نهجاً قائماً على الحي كوحدة تدخل أساسية، يتم من خلالها تقييم مستوى الدمار، وتحديد الاحتياجات، ووضع خطط استجابة خاصة بكل حي، وتقترح تصنيف الأحياء بحسب الكثافة، نمط البناء، نوع الخدمات، ومدى الضرر. وقد بدأ بالفعل العمل على "أطلس للأحياء"، يتضمن مؤشرا لوظائف الحي (خدمات، بنية، وكثافة).

كما تقترح الخطة دمج مبادئ الحي المستدام التابعة لـ UN-Habitat مع الواقع الفلسطيني، والتي تشتمل على: التخطيط القائم على المشي، كفاءة استخدام الأرض، الدمج الاجتماعي، الكفاءة البيئية، وتنوع الأنشطة الاقتصادية.

يركز التقرير على خمسة قطاعات أساسية:

- الإسكان: دعم إعادة البناء الذاتي، وتوفير المساعدة القانونية في قضايا حقوق السكن والأرض والملكية (HLP)، وتوحيد المعايير العمرانية.
- الأراضي: تسوية أوضاع الأراضي وتحديث السجلات، وتطوير سياسة إسكان وطنية.
- البنى التحتية والخدمات: ربط إعادة الإعمار العمراني مع تطوير الشبكات (مياه، كهرباء، طرق، واتصالات).
- البيئة: تقييم الأثر البيئي على مستوى الأحياء، مع دمج خطط "التعمير الأخضر" منذ المراحل الأولى.
- الإطار القانوني: تطوير نظم التعويض، وإعادة التمكين المؤسسي للسلطات المحلية، وتعزيز التخطيط الديمقراطي.

تنقسم مراحل التنفيذ إلى ثلاث:

- مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار (0–3 أشهر): المأوى الانتقالي، المساعدات الطارئة، تقييم الأضرار، إزاحة الأنقاض.
- المدى القصير والمتوسط (3–6 أشهر): إعداد الخرائط، الدعم القانوني، التخطيط الحضري المبدئي.
- المدى البعيد (أكثر من 6 أشهر): إعادة الإعمار الكامل، إصلاح البنية المؤسسية، تنفيذ مشاريع البنية المستدامة.

وتتطلب الخطة تنسيقاً بين: السلطة الفلسطينية، الأمم المتحدة، البلديات، المانحين، والقطاع الخاص المحلي والدولي.

تعترف الخطة بوجود تحديات بنيوية تجعل التخطيط مستنداً إلى "سيناريوهات متغيرة"، وتشمل:

- عدم وجود وقف دائم لإطلاق النار.
- استمرار الحصار وسيطرة الاحتلال على المعابر.

- غياب البيانات الميدانية الدقيقة.
- محدودية القدرة على دخول المعدات والمواد.

كما تشير إلى أن بعض السيناريوهات (مثل استمرار القتال أو عدم تسهيل العودة) قد تعني بقاء النازحين في أوضاع مؤقتة لسنوات، مما يُعقد التخطيط ويؤدي إلى مزيد من الانفصال المكاني والاجتماعي.

قراءة نقدية للخطة

تقدم خطة UN-Habitat كوثيقة تقنية بمظهرها، شمولية في مفرداتها، إنسانية في خطابها، لكنها تُخفي خلف هذا البناء المهني ما يمكن تسميته بـ "إعادة ترتيب السيطرة السياسية عبر الأدوات العمرانية"؛ فالحي، الذي يُقدم بوصفه وحدة التدخل الأساسية، لا يُفهم فقط كمجال خدماتي، بل كحقل يُعاد فيه تشكيل العلاقة بين الدولة، والمجتمع، والمكان.

رغم أن الخطة تنطلق من "مواءمة" مع السياسات الوطنية الفلسطينية، فإنها في الواقع تعيد تدوير إنتاج نظام التدخل الدولي المعروف منذ ما بعد 2009: خارطة طريق وظيفية، تقوم على المعايير، التدرج، والشراكة المتعددة الأطراف، ولكنها تُقزم الدور الفلسطيني إلى مجرد تنفيذ تنسيقي، لا تخطيطي ولا سيادي، وكما في خطة البنك الدولي (IRDNA)، يُستخدم الخطاب التخطيطي لتفكيك التعقيد السياسي وتحويله إلى مهام إدارية قابلة للقياس، وهي تقنية تُظهر كيف يمكن للعمران أن يكون أداة للتهذيب السياسي، لا التحرير.

الحديث عن "الأحياء المستدامة" و"البناء الأخضر" و"مؤشرات التعافي الحضري"، رغم جاذبيته الظاهرية، لا يُقدم في سياق نقدي للحصار أو الاحتلال أو التهجير/النزوح القسري، بل كأن المدينة دُمرت بفعل كارثة طبيعية أو فوضى داخلية. هذا الإغفال البنيوي يعيد صياغة غزة ليس كمكان محتل، بل كمساحة عشوائية يجب "تنظيمها"، و"إدارتها"، و"تهذيبها" تدريجياً.

ورغم الحديث المتكرر عن "الملكية الفلسطينية"، لا نجد في الخطة ما يوضح كيف يُصاغ القرار من الأسفل، أو كيف يُترجم "الحق في المدينة" إلى أدوات تنفيذية، على العكس، يُعاد تنظيم الفاعلين المحليين؛ البلديات، المجتمع المدني، اللجان الشعبية، كمستقبلين لتقنيات التخطيط، لا كمنتجين "لخيال" عمراني بديل.

وتعد "المشاركة المجتمعية" في هذا السياق أداة تقنية أيضاً، تستخدم لضمان فعالية المشروع، لا كممارسة سياسية تمكن السكان من تحدي المسارات المفروضة عليهم؛ فالمشاركة تصبح آلية لجمع البيانات وتحسين التوزيع، لا لإعادة التفكير في من يخطط، ولماذا، ولمن.

أما إشارات الخطة إلى تجارب ما بعد النزاع في العراق وسوريا ولبنان، فتثير القلق أكثر مما توحي بالخبرة إذ تكرست في تلك السياقات نماذج "الإعمار النيوليبرالي" القائم على الخصخصة، نزع الطابع السياسي، وتفكيك الذاكرة الحضرية، وهي كلها تجارب أنتجت مدنا مأزومة أكثر مما أعادت بناء مجتمعات.

وأخيراً، فإن تأطير البيئة بوصفها أصلاً، يجب الحفاظ عليه (منع التمدد العمراني في الأراضي الهشة مثلاً)، دون الحديث عن العدوان البيئي الذي مارسته إسرائيل عمداً، يُعد تطبيعاً لنتائج الجريمة، ويجعل البيئة أداة ضبط عمراني، لا أداة مقاومة أو استرداد للحق.

باختصار، تبدو خطة UN-Habitat كخطة لإعادة تنظيم المجال العمراني – ولكنها في جوهرها خطة لإعادة هندسة العلاقة بين السكان والدولة والجهات المانحة، ضمن منطق التدرج، لا التحرر، مما يعني أنها تعيد تعريف الحي كموقع للتدخل الإنساني لا للسيادة، وتحول التخطيط من أداة تحرر إلى بنية ضبط: ناعمة، بيئية، ومؤسساتية، ولكنها غير بريئة سياسياً.

6-1 خطة السلطة الوطنية الفلسطينية

تمثل الخطة الوطنية للتخطيط المكاني للسلطة الفلسطينية (PNA) محاولة جادة وشاملة لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية كأداة لبناء الدولة وتعزيز السيادة، في وجه واقع الاحتلال والتشظي الجغرافي والمؤسساتي، وتقوم هذه الخطة التي أعدها الجهاز المركزي للتخطيط العمراني ومؤسسات الدولة المعنية، على رؤية متكاملة تسعى لربط الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ضمن تصور مكاني واحد، يُعزز الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة، ويقاوم مفاعيل التجزئة التي فُرضت بفعل السياسات الاستعمارية الإسرائيلية.

تقوم الخطة على أربعة أهداف محورية متقاطعة:

- تعزيز السيادة الوطنية والوحدة الجغرافية: عبر إعادة دمج غزة والضفة والقدس الشرقية ضمن رؤية مكانية متكاملة، تقاوم الفصل الجغرافي والسياسي الذي فرضه الاحتلال.
- الاستدامة والمرونة: من خلال اعتماد نماذج تنموية مستدامة تراعي الاستخدام الأمثل للموارد، وتحفز النمو الأخضر والاقتصاد الدائري، لا سيما في قطاعات الطاقة والمياه والبنية التحتية.
- التخطيط التشاركي والقيادة المحلية: باعتماد مقاربة شاملة تضمن إشراك المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، في صياغة السياسات المكانية.
- الربط والتكامل الإقليمي: تسعى الخطة إلى تجاوز العزلة الفلسطينية عبر تعزيز البنية التحتية للربط الداخلي، وتصور فلسطين كجزء من منطقة المشرق الكبرى (Levantine Mega-Region).

تعترف الخطة صراحة أن أحد أكبر التحديات هو السيطرة الإسرائيلية على ما يقارب 60% من أراضي الضفة الغربية (المنطقة "ج")، إضافة إلى الاستيطان، والجدار، ومنظومة الحواجز، في هذا السياق تسعى الخطة إلى:

- استخدام استراتيجي للأراضي المتاحة: عبر تطوير أراضي في المناطق المصنفة "أ" و "ب"، ومناطق التماس، رغم القيود المفروضة.
- التخطيط لاستعادة التواصل الجغرافي: من خلال مشاريع الربط مثل الممر بين غزة والضفة، وممرات النقل الداخلي لتقليل العزلة.
- توسيع قدرات المؤسسات المحلية: لتمكينها من الصمود في وجه سياسة الطرد الزاحف ومنع البناء.

تحدد الخطة مجموعة من المحاور القطاعية ذات الأولوية:

- المراكز الحضرية: تطوير المدن الفلسطينية كمحركات للنمو الاقتصادي والإداري، وتعزيز الربط الرقمي والطاقات المتجددة.
- المجالات الزراعية والريفية: الحفاظ على الأراضي الزراعية باعتبارها عنصرا للأمن الغذائي والتنمية الريفية.
- المواقع البيئية والثقافية: حماية التراث البيئي والمعماري من التآكل، وإعادة استخدامه كأداة للتنمية المجتمعية.
- الممرات الحيوية: تطوير شبكات نقل وتجارة داخلية وخارجية لربط المناطق الفلسطينية ببعضها البعض، وللانفتاح الإقليمي.

تسعى الخطة إلى بناء مؤسسات حوكمة قادرة على قيادة التنمية المكانية من خلال:

- إصلاحات في الحوكمة العقارية: عبر تسوية سجلات الأراضي، وتثبيت حقوق الملكية، ومنع التهجير القسري.
- إعادة تأهيل البنية التحتية: في مجالات الطاقة والمياه والنقل والاتصالات، مع التركيز على الطاقة الشمسية وتدوير النفايات.
- برامج إسكان مجتمعية: تستهدف الأسر المتضررة، وتراعي الهوية الفلسطينية، وتخطط بمشاركة الأهالي.
- الاستدامة البيئية: من خلال خفض التلوث، وحماية الموارد، وإدماج حلول خضراء في مشاريع الإعمار.

تعتمد الخطة على قيادة مركزية من الحكومة الفلسطينية، وبمشاركة متعددة المستويات:

- الوزارات السيادية (التخطيط، الحكم المحلي، الاقتصاد، البيئة...): لصياغة السياسات القطاعية وتنفيذها.
- القطاع الخاص: كشريك في التمويل والتنفيذ ضمن إطار تشريعي جديد للشراكة (PPP).
- المجتمع المدني والمجتمعات المحلية: لضمان التشاركية والعدالة الجغرافية والاجتماعية.
- آليات تنسيق وطنية: لمنع الازدواجية وتعظيم الكفاءة عبر التعاون بين المؤسسات الوطنية والمحلية والدولية.

تتعامل الخطة مع الربط الجغرافي بين غزة والضفة والقدس الشرقية كأولوية استراتيجية:

- ربط قطاع غزة: بمشاريع الطرق والبنية التحتية مع الضفة، وإعادة إدماجه ضمن الخطط التنموية الوطنية.
- القدس الشرقية: تعالج كجزء لا يتجزأ من النسيج الوطني، مع رفض كل محاولات العزل أو التهويد من خلال أدوات التخطيط.

الأطر الزمنية وأدوات التنفيذ والمخاطر:

- الفترات الزمنية: تتضمن استجابات فورية، تليها مراحل تنموية متوسطة وطويلة الأمد، مع قابلية للتكيف حسب التطورات السياسية.
- أدوات التخطيط: تشمل قوانين جديدة للأراضي، وإجراءات تنظيمية، واستثمارات رقمية للحوكمة الذكية.

- المخاطر: تتضمن القيود الإسرائيلية، تقلب التمويل، الانقسام السياسي، وعدم الاستقرار الأمني، ويجري التصدي لها عبر "إدارة متكيفة" ودبلوماسية تخطيطية مرنة.

قراءة نقدية للخطة

تُقدم الخطة الوطنية للتخطيط المكاني كمشروع سيادي بامتياز، فهي تسعى لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية وفق منطق الدولة، وتطمح إلى مقاومة التجزئة التي فرضها الاحتلال عبر التخطيط وعبر التنمية، وليس الاشتباك، لكن رغم نُبل الأهداف، فإن الخطة تصطدم بمجموعة من التحديات البنيوية والافتراضات المبالغ في تفاؤلها، ما يستدعي قراءة متأنية في ما تقوله، وفي ما ترسمه على الورق وما تصطدم به على الأرض.

الخطة تتعامل مع السيادة كمشروع تقني - مؤسسي: ترسم الحدود، وتخطط البنية التحتية، ونسق الشبكات، لكن في ظل غياب سيطرة فعلية على أكثر من 60% من أراضي الضفة (المنطقة "ج")، وتحكم الاحتلال في الموارد والمعابر، تصبح السيادة هنا مجرد خيال تخطيطي حقيقةً، فبينما يعد النص برسم غزة/الضفة/القدس ككل متكامل، فإن الواقع على الأرض يعيد إنتاج الفصل، ويجعل من أي خريطة متكاملة أداة رمزية أكثر من كونها تنفيذية، والسؤال الذي تطرحه الخطة دون أن تجيب عليه هو: هل يمكن التخطيط للدولة بينما لا تملك أدواتها؟ وهل يكفي التخطيط للتغلب على الجغرافيا القسرية التي يصنعها الاحتلال؟

تراهن الخطة على أدوات التخطيط والتنمية: (الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري، واللامركزية المؤسسية) وكأن فلسطين منطقة ما بعد نزاع (post-conflict)، وكأنها تغفل أن فلسطين ما زالت تحت استعمار فعلي، فالمسألة ليست نقصاً في القدرات، بل وفرة في القيود: (تقييد الحركة، السيطرة على المعابر، عزل القدس، مصادرة الأراضي)، بالرغم من اعتراف الخطة بهذه القيود، إلا أنها تعالجها كـ"تحديات" قابلة للحل عبر "التفاوض" أو "الإدارة المتكيفة"، متجاهلة أن الاحتلال نفسه يضع شرط الفشل أمام أي مشروع سيادي حقيقي.

تقدم الخطة نموذجاً تشاركياً للحوكمة، تشرك فيه الوزارات، البلديات، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، مما يدلل بأنها على الورق مثالية، لكن من دون بنية تنفيذية موحدة؛ خصوصا في ظل الانقسام بين غزة والضفة، تصبح هذه التشاركية قناعاً يغطي غياب القرار المركزي، وبينما تعطي الخطة أدواراً واسعة للقطاع الخاص، فإنها لا تسائل علاقات القوة داخل الاقتصاد الفلسطيني، ولا تقدم ضمانات لحماية الطبقات المهمشة أو الريف المعزول من الاستبعاد المكاني الذي قد تفرضه الاستثمارات الحضرية المتركزة.

رغم الإشارات المتكررة إلى غزة والقدس، فإن الخطة لا تخوض في تفاصيل التخطيط الحضري لهما، ولا في كيفية اختراق السياسات الإسرائيلية التي تعزل القدس عن محيطها، أو تمنع التواصل الجغرافي بين غزة والضفة، إنما تراكم على فرضية أن "ربط غزة بالضفة" هو خيار فني، بينما هو صراع سيادي بامتياز.

يبدو أن الخطة تعتمد على ما يمكن وصفه بـ"التخطيط بالتمني": توسيع الطرق، تطوير المعابر، وصل المناطق؛ من دون أدوات تنفيذ، ولا حتى روافع سياسية لمساءلة من يمنع ذلك.

رغم حديث الخطة عن الحوكمة التشاركية، إلا أن المقاربة تبدو مركزية بطبيعتها: تقودها الوزارات، وتنفذ عبر مؤسسات رسمية، ويشارك فيها المجتمع عند الحاجة، لا وجود فعلي لرؤية تُعيد تعريف العلاقة بين المواطن والمكان كمُنتج لا كمستفيد، ولا آليات تعيد توزيع القوة المكانية، مما يدلل بأن المشاركة المجتمعية والمساءلة في الخطة تبدو شكلية - استشارية أكثر منها تقريرية وتشاركية بين المجتمع والناس.

باختصار، الخطة الوطنية للتخطيط المكاني هي مشروع جريء في طموحاته، واضح في لغته، ومبني على سردية السيادة والتنمية، لكنها مقيدة بمنطق الدولة دون أدوات الدولة، وبأدوات تخطيط لا تصطدم جدياً بمن يفكك الجغرافيا الفلسطينية يوميا، يمكن القول بأنها محاولة لترتيب بيت محاصر، بمنطق عقلاني، في وجه نظام استعماري يقنن الفوضى، ولعل نجاحها لا يكمن فقط في دقة خرائطها، بل في قدرتها على تحويل التخطيط إلى أداة اشتباك سياسي، ومجتمعي، وإقليمي، بدلاً من أن تكون مجرد تمرين هندسي – بيروقراطي سلطوي إلى حد ما.

7-1 الخطة العربية لإعادة إعمار غزة

تقدم الخطة العربية المشتركة لإعادة إعمار غزة، والتي تقودها مصر وقطر بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، تصوراً مرحلياً متماسكاً يدمج ما بين الإغاثة العاجلة، وإعادة الإعمار، واستعادة الحوكمة، والإعداد للوحدة السياسية الفلسطينية. تنطلق الخطة من الاعتراف بتعقيدات ما بعد الحرب في غزة، لكنها تسعى إلى إعادة تأسيس نظام إداري توافقي يقود نحو تطبيع الحياة تدريجياً، وإعادة بناء المؤسسات الشرعية، دون الدخول في اشتباك مباشر مع تفاصيل الانقسام الفلسطيني أو شروط التسوية السياسية مع الاحتلال.

ترتكز الخطة على الإطار المرجعي للحل السياسي القائم على مبدأ "حل الدولتين"، وعلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، ورفض التهجير أو إعادة التوطين. وهي تعالج غزة كجزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، وتسعى إلى ترسيخ هذا التصور عبر أدوات إعادة الإعمار، ومأسسة الحوكمة المرحلية، وتمكين السلطة الفلسطينية كممثل شرعي.

وتجمع الخطة بين الطابع الإنساني العاجل (إنهاء الكارثة الحالية)، والبعد البنيوي طويل الأمد الذي يتطلب إعادة تأهيل غزة عمرانيا، مؤسساتيا، وأمنيا، في إطار سيادي وطني لا فصائلي.

تقترح الخطة مقاربة ثلاثية المراحل:

1. المرحلة الأولى – الإدارة الانتقالية (حتى 6 أشهر):

- تشكيل "لجنة إدارة غزة" وهي لجنة مؤقتة مكونة من شخصيات تكنوقراطية غير حزبية تعمل تحت إشراف السلطة الفلسطينية، وظيفتها إدارة الشأن العام، تنظيم جهود الإغاثة، والتنسيق مع الجهات الدولية، إلى حين استعادة أجهزة السلطة تدريجياً.

2. **المرحلة الثانية – استعادة مؤسسات السلطة:**

- انتقال تدريجي للسلطة الفلسطينية لإدارة القطاع، يترافق مع إصلاح مؤسسات الأمن والخدمات، بدعم تدريبي مصري- أردني.
- إعادة تفعيل الوزارات والمجالس المحلية وفق نموذج إداري موحد.

3. **المرحلة الثالثة – إعادة الشرعية والانتخابات:**

- تعزيز الحكم الرشيد، وتطوير البنية المؤسسية المستدامة.
- الإعداد لانتخابات فلسطينية عامة كمسار لإنهاء الانقسام، وترسيخ الشرعية الوطنية.

تعتمد الخطة على أدوات مؤسسية واضحة، تتضمن:

- لجنة إدارة غزة (Gaza Administration Committee): هي أداة تشغيلية انتقالية تؤدي دوراً حاسماً في ملء الفراغ الإداري.
- تعزيز دور السلطة الفلسطينية: بصفتها الجهة السيادية الشرعية، خصوصاً في إدارة المعابر، والأمن، والمؤسسات الخدمية.
- الشراكة مع مصر وقطر: من خلال الدعم اللوجستي، الأمني، والمالي، خاصة في مجال التدريب الأمني، وإعادة تأهيل البنية التحتية.
- تفعيل إطار تنسيق دولي: يجمع المانحين والمنظمات الأممية والقطاع الخاص، ويضمن حوكمة الموارد وشفافيتها.

تعتمد الخطة تقسيماً حضرياً لغزة إلى خمس قطاعات وظيفية (اللوجستيات، الثقافة، المعرفة، الحوكمة، والسلام) بحيث تخدم عملية الإعمار هدفاً تنموياً بعيد المدى، وتتجاوز الرؤية التقنية إلى إعادة إنتاج الفضاء الحضري كأداة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتبنى خطة الإعمار على تقييم علمي للأضرار، مع إعطاء الأولوية للبنية التحتية، الخدمات الصحية والتعليمية، وملف السكن، خصوصا في مناطق التهجير الجماعي.

من خلال إشراف مصري-أردني مشترك على تدريب أجهزة الأمن الفلسطينية، تسعى الخطة إلى:

- إعادة بناء الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة ضمن نموذج احترافي غير فصائلي.
- تمكين السيطرة الفلسطينية على المعابر، مع تنسيق ثنائي مع مصر وإسرائيل لتنظيم الحركة، ومنع التهريب أو التصعيد.
- حماية السيادة الفلسطينية عبر جعل الأمن والخدمات أدوات بيد المؤسسات الوطنية، لا أطراف خارجية أو فصائلية.

تؤكد الخطة أن كل المسارات يجب أن تكون بقيادة فلسطينية، لكنها تُدرك هشاشة البيئة السياسية؛ لذلك تقترح أن تكون اللجنة الانتقالية غير فصائلية لتفادي الخلاف، مع الإعداد لحوار وطني أوسع، كما تركز على:

- دور المجتمعات المحلية، وتمكين النساء والشباب في عمليات التخطيط والتنفيذ.
- الحد من التجزئة السياسية، عبر إعادة بناء النظام الإداري على أسس مهنية، بعيداً عن المحاصصة الفصائلية.

التحديات والافتراضات الضمنية:

رغم عقلانية الهيكل، تستند الخطة إلى جملة افتراضات غير مضمونة، منها:

- قبول كل الأطراف الفلسطينية بالخطة واللجنة الانتقالية.
- انفتاح إسرائيلي على ترتيبات المعابر والأمن.
- استدامة التمويل العربي والدولي.
- قدرة السلطة الفلسطينية على التماسك والتنفيذ.

قراءة نقدية للخطة

تقدم الخطة العربية لإعادة إعمار غزة نفسها كاستجابة عقلانية لفوضى ما بعد الحرب، لكن عند تفكيكها، تظهر كنسق سياسي يسعى لإعادة ترتيب الحقل الفلسطيني تحت هندسة إقليمية-أمنية تتجاوز حدود الطوارئ، وتتداخل مع تصورات الحكم، وشرعية الوكالة، وخرائط السيطرة الجيوسياسية، الخطة لا تعيد إعمار غزة فقط، بل تعيد تعريف من يملك الحق في تنظيم المكان والسلطة فيه، وذلك ضمن ما يمكن تسميته "التعافي المشروط": تعافي لا يبدأ بإعادة بناء البيوت، بل بإعادة إنتاج التراتبية السياسية عبر أدوات ناعمة.

التأسيس للجنة تكنوقراطية غير فصائلية ليس حلاً سياسياً، بل عملية تبييض لغياب القرار الوطني، مما يعني أنها تُقنن "الفراغ" بدلا من ملئه، وتنزع الطابع التمثيلي عن غزة وتحولها إلى ملف إداري بيد الأطراف الإقليمية، هذا لا يؤسس لإجماع وطني، بل يكرس منطق "الوصاية التقنية" تحت مظلة الشرعية؛ وما يبدو توافقاً حيادياً هو في جوهره تقليص للدور الشعبي، وإعادة مركزة للسلطة خارج السياق الفلسطيني، حيث يصبح الحل المفروض أهم من النقاش عليه.

ما تطلق عليه الخطة "مرحلة التعافي المبكر" هو في الحقيقة لحظة تأسيس سياسي مكثف تدار تحت عنوان "الاستقرار". فيها يعاد ترتيب الوظائف السيادية (الأمن، والإدارة، والحماية، والتمثيل) وفقاً لمعادلة تقصي السياسة وتشرعن المسارات الإجرائية، التعافي هنا لا يستخدم كمدخل لبناء نظام ديمقراطي، بل كأداة لتدجين الفضاء السياسي عبر تسلسل إداري محسوب، لا يمر عبر الانتخابات، بل عبر إعادة هندسة الإدارة من الخارج إلى الداخل.

تتحدث الخطة عن إعادة السلطة، لكنها لا تمنحها أدوات سيادية فعلية، بل تسندها بوصفها منفذاً لتصور إقليمي-دولي تم هندسته مسبقاً، ولا توجد آلية لإعادة التفاوض على دور السلطة، ولا مساءلة لضعفها المؤسسي أو عجزها التمثيلي. وبذلك، فإن السلطة تعود لا بوصفها حلاً، بل كوسيط تنفيذ لصفقة أمنية-تنموية، تفترض أن الحوكمة يمكن فرضها دون حوار داخلي، أو مساءلة اجتماعية، أو حتى إجماع على شرعية العودة.

المفارقة اللافتة أن الخطة تعيد ترتيب القطاع أمنياً، إدارياً، وخدماتياً، دون أي تصور عملي لموقع الاحتلال ضمن المعادلة، حيث إن الحدود تُدار، الأمن يعاد بناؤه، المعابر تُنسق؛ لكن دون تسمية الاحتلال كفاعل مهيمن ومعطل، هذا التغافل-التماهي المنهجي عن القوة الاستعمارية يجعل الخطة أشبه بما يمكن وصفه بمشروع "ما بعد الاحتلال – Neo occupation" في حين أن السيطرة الإسرائيلية هي الأساس المادي لكل أزمات غزة، من البنية التحتية إلى السيادة.

تحمل الخطة في داخلها نزعة "عمرانية مفرطة" (Over-Spatialization): تقسيم غزة إلى مناطق وظيفية، إعادة تنظيمها وفقا لمعايير تقنية، وكأن حل الأزمة يبدأ من "إعادة توزيع المساحات"، لا من إعادة تعريف السلطة والسيادة والتمثيل، في هذا السياق، يتحول الإعمار إلى نمط من الضبط السكاني-العمراني الذي يخفي توازنات القوة خلف واجهات البنية التحتية، في ما يشبه "سلاماً عمرانيا - Spatialized Peace" لا سياسياً.

باختصار، الخطة العربية ليست مجرد تصور لإغاثة غزة أو إصلاح بناها، بل هي إطار يعيد تعريف من يخطط، من ينفذ، ومن يمثل الفلسطينيين بنموذج إعادة إعمار سياسي–أمني ناعم بغطاء تكنوقراطي بدايةً، كما أنها مشروع لإعادة هندسة الحقل السياسي الفلسطيني في لحظة فراغ، لكنها تبقي الفاعل الاستعماري خارج الصورة، وتفترض أن الهندسة المؤسساتية يمكن أن تنتج شرعية دون مقاومة، ولا مساءلة، ولا تمثيل.

8-1 خطة فينيق غزة

تأتي خطة "فينيق غزة -غزة فينيكس Gaza Phenix" كأحد أكثر الأطر المقترحة تماسكاً من حيث الرؤية السياسية والمكانية، متجاوزة منطق الإغاثة التقليدية أو الحلول النفعية المؤقتة، لتقدم بديلاً فلسطينياً، متجذراً، نقدياً، وقائماً على مقاربة متكاملة لإعادة الإعمار ترتكز على العدالة المكانية، السيادة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وبخلاف أغلب الأطر المفروضة من الخارج، تضع الخطة الفاعلية الفلسطينية والمجتمعية في صلب العملية، وتظهر حساسية واضحة تجاه الهوية الحضرية والثقافية لغزة، وضرورة عدم محوها بحجة الإعمار.

تقوم الخطة على رؤية تعلي من قيمة النهوض المحلي، وتسعى لإعادة بناء غزة من داخل نسيجها المجتمعي والجغرافي، بدلا من فرض مخططات جاهزة من الخارج، ومن الجدير ذكره أنها ترفض ما يعرف بـ"الصفحة البيضاء" (Tabula Rasa) التي تفترض أن الإعمار يجب أن يبدأ من الصفر، وكأنه لا تاريخ أو سياق للمكان؛ فعلى العكس ترى غزة فينيكس أن النسيج الاجتماعي والعمراني لغزة هو أحد أعمدة الصمود، وليس عبئاً يجب محوه، وتسعى لحمايته وإعادة تنشيطه.

كما أن الخطة لا تفصل بين الطوارئ والتخطيط، بل تؤسس لمنهجية تقوم على التداخل بين الاستجابة السريعة والرؤية الاستراتيجية، مما يجعلها قابلة للتنفيذ في ظروف متقلبة، ولكن دون التضحية بالمدى الطويل.

تقسم الخطة عملية الإعمار إلى ثلاث مراحل مترابطة:

- المرحلة القصيرة (الطوارئ): وتركز على حماية ما تبقى من البنية التحتية، وإجراء تقييمات دقيقة للأضرار، وضمان الاستجابة الإنسانية الطارئة.

- المرحلة المتوسطة (الاستقرار والإصلاح): وتعنى بإصلاح الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحرجة، وإعادة تفعيل المؤسسات المحلية، وبناء أرضية صلبة لانطلاق المرحلة التالية.
- المرحلة الطويلة (إعادة الإعمار والتطوير): وتشمل التصميم الحضري الشامل، الإصلاحات القانونية والتنظيمية، وإعادة رسم شبكة المرافق والخدمات وفق مبادئ العدالة البيئية والاجتماعية.

ما يميز هذه المراحل هو كونها ليست مجرد تسلسل زمني، بل نظام تكاملي متعدد المقاييس (من الإقليمي إلى الحي)، حيث تخطط كل مرحلة بعين على ما قبلها وما بعدها.

تغطي الخطة عدداً من القطاعات المتداخلة، يتم تنفيذها بطريقة متكاملة:

- السكن والبنية التحتية: تطوير نماذج إسكان مقاومة ثقافياً وبيئياً، تعتمد على استرجاع مواد الهدم (Circular Construction Hubs)، وتحافظ على طابع الأحياء وهويتها.
- الحوكمة واللحمة الاجتماعية: تعزيز الحكم المحلي والمشاركة المجتمعية، والتأسيس لمدن متعددة المراكز (Polycentric Urbanism) تحترم التنوع الجغرافي والاجتماعي.
- التنشيط الاقتصادي: دعم الاقتصاد المحلي من خلال إعادة التدوير، المشروعات الصغيرة، وتشجيع الاكتفاء الذاتي المستدام في القطاعات الإنتاجية.
- الخدمات العامة والبيئة: تطوير شبكات مياه وصرف صحي، الإدارة المتكاملة للنفايات، وإدماج بنى خضراء تساهم في التنوع البيئي.
- الحركة والربط الحضري: إنشاء شبكات نقل مرنة ومستدامة تربط المناطق بفعالية، وتُعزز الوصول العادل إلى الموارد.

جوهر الخطة هو الإشراك الحقيقي للمجتمع المحلي في كل مراحل التصميم والتنفيذ. حيث تم تطويرها من خلال لقاءات مجتمعية وورش عمل بمشاركة العائلات والبلديات والخبراء والطلبة (مثل مشاركات طلاب جامعة بيرزيت)، وتعامل المعرفة المحلية كشريك أساس، لا كعنصر رمزي، وهذا يعد أهم تنفيذ سياساتي عملي لنظام المساءلة والمشاركة.

تتبنى الخطة آليات ديمقراطية شفافة مثل المذكرات التفاهمية، نماذج الحوكمة متعددة المستويات، وتوزيع الأدوار بين الفاعلين المحليين والوطنيين والدوليين، تعتمد الخطة على هيكل مؤسسي مرن ومتعدد المستويات يشمل:

- البلديات والمؤسسات الوطنية كجهات قيادة وتنسيق.
- المنظمات القاعدية والمجتمع المدني كقنوات تمثيل ومساءلة.
- الجامعات كمراكز بيانات ودعم معرفي وتحليل.
- جهات دولية كشركاء تقنيين لا كأوصياء.

ويتم ضبط التنفيذ عبر أدوات إدارة المشاريع، جداول زمنية واضحة، وآليات متابعة وتقييم قائمة على الشفافية.
تعترف الخطة بوجود تحديات معقدة تشمل:

- القيود السياسية والأمنية: خصوصاً ما يتعلق بالسيطرة على الحدود والمعابر، وعرقلة الاحتلال للمواد والمعدات.
- قيود لوجستية: تتعلق بتدمير البنية التحتية، وتعقيد الوصول.
- عدم اليقين التمويلي: لكون التمويل مرتبط بـ"المزاج" الدولي والتطورات الجيوسياسية.
- مخاطر النزوح أو مصادرة الأراضي: وتحذر من استغلال الإعمار كذريعة لتغيير الواقع الديموغرافي أو العمراني قسراً.

المنظور المكاني للخطة يستند إلى:

- المدن المتعددة المراكز: لمنع التركز وتحقيق العدالة المكانية.
- الدمج البيئي-الاجتماعي: عبر إعادة استخدام الموارد، التحول إلى اقتصاد دائري، وتصميمات صديقة للمناخ.
- الحفاظ على الهوية: عبر احترام الذاكرة الجمعية والمشهد الثقافي للمدن والأحياء.
- التخطيط متعدد المقاييس: من الإقليمي إلى التفصيلي، لضمان الاتساق والمرونة.

قراءة نقدية للخطة

تتميز خطة غزة فينيكس بكونها واحدة من القلائل التي لا تسعى فقط إلى إعادة إعمار ما دمره العدوان، بل إلى إعادة ترسيم العلاقة بين المكان والناس والسيادة، وأنها خطة تنقلب على منطق الطوارئ بوصفه أداة تدخل دولية، وتحاول ترسيخ مبدأ أن "الإعمار" ليس مجرد نشاط هندسي، بل مشروع سياسي واستراتيجي لاستعادة حياة كاملة: (بهوية، وعدالة، وكرامة).

في وجه الخطط المانحة التي تروج لـ "إعادة الإعمار المحايد"، تضع خطة فينيكس نفسها بوضوح كخطة سياسية بامتياز، لكنها ليست حزبية أو سلطوية؛ فهي تمارس السياسة من داخل المجتمع، من الأرض التي قصفت، ومن الأحياء التي صمدت، لا من مكاتب التنسيق مع المانحين.

بذلك، تعيد الخطة تعريف موقع غزة من ضحية متلقية إلى فاعل ينتج سياسات تخطيط ومفاهيم حضرية؛ بلغة أوضح: هي تسحب الشرعية من الخطط المفروضة وتمنحها للناس، وهذا هو منطق نظم ومبدأ المساءلة الحقيقي والعملي. غالبا ما تستند الخطط الدولية إلى فكرة أن "ما قبل الحرب كان فاشلاً وغير جدير"، وأن الإعمار يجب أن يبدأ من الصفر، هذا المنطق (وإن بد عملياً) يحمل في جوهره نزعة استعمارية ناعمة: محو ما هو قائم، وزرع تصور خارجي أفضل، غالباً على حساب المجتمعات الهشة.

خطة فينيكس تُواجه هذا المنطق من الجذر، وتصر على أن ما بُني بفقر وتحت الحصار لا يهدم بحجة الحداثة؛ إنها دعوة لصون النسيج، لا نسفه، وللتخطيط مع الناس، لا فوقهم.

من اللافت في الخطة هو أنها لا ترى الدمار كمجال فارغ يُستثمر، بل كذاكرة يجب التفاوض معها، فاستخدام أنقاض البيوت في إنشاء مراكز البناء الدائري ليس فقط إجراء بيئي، بل فعلا رمزي عميق: البيوت التي قصفت تتحول إلى مواد تبني بيوتا جديدة. إنها دورة (حياة/موت/حياة) تُستعاد من عمق الرماد؛ وبذلك هنا لا يستخدم التخطيط لتبييض الدمار، بل لتحويله إلى نهوض محلي مقاوم.

رغم قوة المقاربة، إلا أن الخطة لا تخفي هشاشتها في مواجهة المشهد السياسي المعقد؛ إذ أن تأكيدها على المحلية قد يُقابل بإقصاء من الجهات المانحة الكبرى، التي تفضل النماذج النفعية، كما أن غياب مرجعية تنفيذية موحدة فلسطينياً يهدد جدية تنفيذها.

ورغم أن اللامركزية في الخطة تعزز العدالة، إلا أنها قد تضعف القدرة على التفاوض السياسي العام إن لم تترجم إلى موقف سياسي فلسطيني موحد، في سعيها لتجاوز مركزية السلطة أو الوصاية الدولية، قد تكون الخطة قد همشت دور السلطة الوطنية أو الوزارات المعنية بشكل مفرط إلى حدا ما، ويمكن الاستدلال أن هذا الفعل مفهوم من حيث الرغبة في حماية الطابع المحلي، لكنه قد يفتح الباب لمزيد من التجزئة المؤسسية في المستقبل، ما لم يبنى على تنسيق وطني شامل.

باختصار، "غزة فينيكس" ليست خطة إعمار بقدر ما هي بيان حضري مقاوم، تمارس التخطيط بوصفه فعلاً تحررياً، وتُعيد تعريف علاقة الفلسطيني بأرضه، وبزمنه، وبالمكان كمرآة للكرامة والسيادة، وإذا كانت الخطط الأخرى تُعيد إنتاج منطق "المانح/المنفذ/المستفيد"، فإن غزة فينيكس تعيد ترتيب هذه المعادلة: المنفذ هو المجتمع، والمستفيد هو التاريخ، والمانح عليه أن يتأقلم أو يتراجع، لكن لكي تتحول هذه الخطة من نص نظري إلى واقع، فإنها تحتاج إلى حماية سياسية، واعتراف مؤسسي، وتحالف اجتماعي، يحصنها من التبعية الدولية أو التحريف المحلي.

9-1 خطة ترامب-بيلزمان: "ريفيرا غزة"

تعتبر (الخطة الاقتصادية لإعادة إعمار غزة: نهج البناء-التشغيل-النقل)، المعروفة باسم "خطة ريفييرا غزة" أو "خطة ترامب"، من أكثر الخطط طموحاً وإثارةً للجدل التي طُرحت في سياق اليوم التالي للحرب، وهي مقدمة من البرفسور جوزيف بيلزمان في جامعة جورج واشنطن ومدير شركة CEES-MENA Inc، وعلى ما يبدو أنه يشكل الأساس التقني لاقتراح ترامب المتطرف بأن "تمتلك" الولايات المتحدة الأمريكية قطاع غزة وتعيد بناءه، بعد إزالة سكانه (على الرغم من أن فكرة التطهير العرقي لم تكن في الخطة، ويزعم أنها أضيفت بواسطة جاريد كوشنر الذي صاغ مفهوم الريفييرا لأول مرة).

تقترح الخطة نموذج البناء والتشغيل ثم التحويل أو النقل (BOT) لمدة خمسين عاماً، وتستند إلى منطق رأسمالي استثماري بحت، يتعامل مع قطاع غزة كمساحة مفتوحة للتجريب الاقتصادي وإعادة الهيكلة عبر أدوات السوق، دون المرور بالمسارات السياسية أو السيادية، بل على العكس من ذلك، تفكك البعد السياسي من العملية الإعمارية وتحيله إلى إدارة خدمات.

تنطلق الخطة من رؤية تسويقية جذابة، تستثمر في لغة الفرص والتنمية، وتعد بتحويل غزة من منطقة منكوبة إلى وجهة استثمارية عالمية من خلال سلسلة من المشاريع الضخمة، التي توصف بأنها "محو وإعادة بناء شاملة"، تتضمن البنية التحتية، الاقتصاد، الحوكمة، وحتى الثقافة العمرانية. وقد سُميت إعلامياً بـ"خطة ريفييرا غزة" بسبب طموحها في تحويل الواجهة البحرية للقطاع إلى ما يشبه الريفييرا الأوروبية، عبر مشاريع سياحية فاخرة.

الرؤية العامة والأهداف

- الرؤية المركزية: تحويل غزة إلى اقتصاد أخضر، غير مسلح، ومستقل ذاتياً، يعتمد على نموذج سوقي متقدم وشفاف، في ظل تأجيل قضايا السيادة السياسية لما بعد انتهاء فترة التشغيل.
- الأهداف السياسية: ترسيخ "حكم القانون" وفق النموذج الأنجلوسكسوني (Common Law)، ليشمل قوانين الملكية، العقود، الجنائيات، والتعويضات.
- الأهداف الاقتصادية: بناء اقتصاد ثلاثي القطاعات يرتكز على السياحة، الزراعة، والتكنولوجيا، مع تحقيق أمن غذائي من خلال إحياء الزراعة المحلية.
- الأهداف المكانية: إنشاء تجمعات سكنية كثيفة من نمط "الأبراج السكنية الصينية"، وتطوير بنية تحتية حديثة تشمل قطارات سطحية، ومرافئ ومطارات خضراء، مع إلغاء السيارات الخاصة لصالح نقل عام بيئي متطور.

نموذج التنفيذ والإدارة

- الجهات المنفذة: مستثمرون دوليون وإقليميون يصبحون شركاء برأس مال في اقتصاد غزة لمدة 50 سنة، ويتولون إدارة مدنية عبر مقاولين فرعيين من طرفهم.
- الإدارة المدنية: تتم بواسطة كيانات خاصة يختارها المستثمرون، وتبنى على مبدأ "القطاع الخاص يقدم الخدمات العامة".
- آليات الحوكمة: تطوير إدارة إلكترونية شاملة (e-Government)، مع بيئة قانونية واقتصادية صديقة للاستثمار.
- نموذج التمويل: الاستثمارات هي المصدر الرئيسي للتمويل، حيث تمتلك الدول المستثمرة حصصاً في الأصول العامة، ويستخدم نموذج "التوازن العام المحوسب "(CGE) لتوجيه السياسات الاقتصادية.

تقسم الخطة التنفيذ إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة التأسيسية (0–3 سنوات): تشمل إزالة الأنقاض، إنشاء البنية التحتية الأساسية، تهيئة البيئة القانونية والتجارية، وتأسيس الهيئة المشغلة.
- المرحلة التشغيلية (4–15 سنة): تفعل فيها المشاريع الاقتصادية الكبرى، وتفرض خلالها أنظمة الحوكمة الجديدة، وتبدأ عملية استرداد رأس المال للمستثمرين.
- مرحلة التحويل أو النقل (بعد 50 سنة): يفترض أن تنقل إدارة الأصول والبنى التحتية إلى جهة فلسطينية، إن توفرت "شروط الكفاءة والشفافية"، وهو شرط فضفاض يُبقي إمكانية التحويل معلّقة على تقييم خارجي.

موقع الفلسطينيين في الخطة

- التموضع السياسي: ينظر للفلسطينيين كسكان، لا كمواطنين، مع تأجيل السيادة إلى ما بعد انتهاء مدة العقد.
- الأدوار المتوقعة: يستفيد الفلسطينيون من التعليم المحدث، وخلق فرص العمل في القطاعات الثلاثة، إلى جانب حرية التنقل.
- الإدارة المحلية: شبه غائبة في النموذج، حيث تتولاها كيانات أجنبية، مع تغييب تام للسلطة الفلسطينية أو قوى فلسطينية أخرى.

الفرضيات الأمنية والسياسية

- البيئة المفترضة: غزة ما بعد الحرب، بعد "هزيمة حماس" أو تحييدها، وغياب فعلي لمقاومة عسكرية.
- الوضع الأمني: تقترح غزة كمنطقة غير مسلحة، ولا تذكر ترتيبات أمنية محددة، بل تفترض ضمنيا قبول إسرائيل والدول المجاورة للنموذج.
- التعاون الإقليمي: تعتمد الخطة على مناهج تعليمية وإدارية من دول الخليج (الإمارات، البحرين، والسعودية)، كنموذج للتحديث والإصلاح المؤسسي.

الأطر السردية واللغة المستخدمة في الخطة:

- السردية الأساسية: فشل غزة الاقتصادي سببه غياب الإدارة الحديثة، ويمكن حله بالاستثمار وفرض القانون، مما يدلل أنها سردية تتجاوز الأبعاد السياسية.
- الإطار الخطابي: تقني، واقتصادي، وغير صدامي سياسياً؛ لكنه يروج لحلول قائمة على السوق، مع إخفاء أي طابع سياسي صريح.

باختصار، وفقاً لما ورد في الخطة، تكلفة إعادة إعمار غزة بموجب الخطة المقترحة تتراوح بين 1 إلى 2 تريليون دولار، وتستغرق فترة التنفيذ بين 5 إلى 10 سنوات لإكمالها، تشمل هذه الخطة بناء مطار، وميناء، ومحطة طاقة، ومحطة تحلية مياه، بالإضافة إلى تطوير قطاعات السياحة والزراعة والتكنولوجيا العالية، مع منح المستثمرين حق الانتفاع لمدة 50 سنة.

تشكل خطة ريفييرا غزة مثالاً صريحاً على ما يسمى "رأسمالية الكوارث"، حيث تستخدم لحظة الانهيار كفرصة لإعادة هيكلة السياسة والاقتصاد بمعايير لا تخدم السكان المحليين، بل تعيد توجيه القطاع نحو شبكات السوق العالمية، وتحول الفلسطيني من فاعل إلى "مستثمر صغير" في وطنه، إنها خطة لإعمار القطاع دون إعادة بناء القضية، وتنمية دون تحرير، وهو ما يجعلها مغرية في مظهرها، خطيرة في مضمونها، وتستوجب مساءلة سياسية حقيقية قبل أي تبني أو تنفيذ، والجدير بالذكر أن هناك تعامل مغاير مع غزة والضفة: تتعامل الخطة مع غزة كحالة منفصلة، لا علاقة لها بالضفة الغربية أو بتعقيدات المشروع الوطني الفلسطيني.

قراءة نقدية للخطة

تبدو خطة ترامب-بيلزمان للوهلة الأولى طموحة ومغرية، بل ومصاغة بلغة براقة تتحدث عن فرص غير مسبوقة، نقل نوعي، وتوظيف للتكنولوجيا والاقتصاد الذكي في عملية إعادة الإعمار؛ إلا أن قراءة متأنية لبنيتها الخطابية ومحتواها المؤسسي تكشف عن عمق التحيزات النيوليبرالية التي تقوم عليها، وعن محاولة هندسة سياسية هادئة تستبدل الصراع السياسي والاجتماعي في غزة بمنطق السوق، فتخفي الاحتلال، وتختزل الفلسطيني إلى "مستخدم فعال" أو "مستثمر صامت" في مشروع لا يملك شروطه.

الخطة تتجاوز مجرد تهميش البعد السياسي، بل تنزع السياسة كلياً من مشروع الإعمار، وتعيد تعريف غزة كمنطقة تحتاج إلى "إدارة جيدة"، لا إلى تحرر أو تفكيك للهيمنة، وبهذا، تتحول إعادة الإعمار من فعل سيادي إلى خدمة تجارية تدار عبر أدوات الحوكمة الرقمية والعقود التجارية، وكأن إعادة إعمار بلد محتل يمكن أن يتم بمنأى عن شروط الحرية والكرامة والعدالة.

كما أن الخطة نموذج حي على ما يعرف بـــ رأسمالية الكوارث (Disaster Capitalism)، حيث تتحول لحظة الانهيار والحاجة الإنسانية القصوى إلى فرصة لاستقطاب رؤوس الأموال، إعادة هيكلة الاقتصاد على أساس الربحية، وبناء "أسواق ناشئة" فوق أنقاض مجتمع مدمر؛ يتم بذلك تحويل الأزمة من مأساة سياسية إلى فرصة استثمارية، ومن مساحة مقاومة إلى مسرح تجريبي لسياسات السوق.

الاقتراح بتشكيل كيان استثماري يمتلك السيطرة التشغيلية على القطاع لمدة 50 عاماً، واعتماد قانون أجنبي لإدارة الأعمال، يعني عملياً تجريد الفلسطينيين من أي سيادة قانونية أو تنظيمية على أرضهم، وبدلاً من التعامل مع الفلسطينيين كمواطنين ذوي حقوق، تتعامل الخطة معهم كـ "مستفيدين" و"عملاء"، يطلب منهم الامتثال للبنية التحتية المقترحة، وإثبات الكفاءة والانضباط لضمان الاستمرار، بذلك، تفرغ الخطة العلاقة بين الناس والأرض من مضمونها السياسي والتاريخي، وتحولها إلى علاقة خدمات قابلة للتقييم والإلغاء.

تروج الخطة لمشاريع ساحلية فاخرة، ومناطق اقتصادية خاصة، ومنتجعات، ومرافئ لليخوت، وكلها مصممة لاستقطاب النخبة المالية الأجنبية أو الفلسطينية المقربة من مراكز رأس المال، في المقابل، لا تحدد الخطة كيف ستتعامل مع اللاجئين، المخيمات، والمناطق المدمرة، ولا تقدم رؤية لإعادة دمج المخيمات أو المناطق المهمشة في النسيج الاقتصادي الجديد. إنها وصفة لتوليد مدينة طبقية بامتياز، يهمش فيها الفقير ويُعاد تعريف الحي وفق معايير الجاذبية الاستثمارية.

تضع الخطة شروطاً للتنفيذ تتضمن الاتفاق الأمني والإداري مع إسرائيل، وتنظيم الحركة عبر المعابر بالتعاون مع الاحتلال، لا تطرح الخطة أي رؤية لمواجهة الإغلاق أو السيادة الفلسطينية على الحدود، بل تكيف مشاريعها بحسب "الوضع القائم" وتتعامل معه كأمر طبيعي لا يستوجب التفكيك، وهذا بحد ذاته تطبيع بنيوي مع الاحتلال، يجرد القضية من محتواها التحرري.

يمكن القول بأنها رؤية-خطة إعادة إعمار بلا ذاكرة، تنمية بلا سيادة، وحداثة بلا حرية، وهي بهذا تشكل امتداداً بنيوياً لمنطق الاستعمار الحديث، وإن ببدلة استثمارية أنيقة.

10-1 خطة الحبتور الإماراتية

تقدم خطة مركز الحبتور البحثي في الإمارات العربية المتحدة، رؤية شاملة لإعادة إعمار قطاع غزة، تتجاوز الأطر الإغاثية التقليدية إلى تصور لإعادة تشكيل المجال الاقتصادي والبنى الحوكمية ضمن مقاربة تنموية - استثمارية ذات طابع إقليمي.، حيث تسعى المبادرة إلى فك الارتباط التدريجي بين غزة والاحتلال الإسرائيلي اقتصادياً، ودمجها أفقياً ضمن شبكات اقتصادية عربية، مدفوعة برأس مال خليجي وآليات تنفيذية تعتمد على القطاع الخاص وتحالفات.

تتمحور رؤية المبادرة حول تحقيق تحول هيكلي في غزة من حالة الهشاشة الدائمة إلى نموذج اقتصادي-مدني مرن ومستدام، عبر ثلاثة مسارات مترابطة:

- استقلال اقتصادي تدريجي عن إسرائيل، عبر إنشاء قطاعات إنتاجية محلية في مجالات الطاقة، المياه، البنية التحتية، والتصنيع.
- حوكمة فعالة تعتمد على الشفافية والمساءلة، تقودها مؤسسات فلسطينية يتم تمكينها تدريجياً، وتؤطر بقوانين لمكافحة الفساد والرقابة المدنية على القطاع الأمني.
- اندماج إقليمي عربي، من خلال اتفاقيات تجارية مع مصر والأردن، تفتح المجال للتصدير والاستيراد وتكسر منطق العزلة الجغرافية والاقتصادية.

تقدم الخطة على أنها بديل استراتيجي لما يمكن تسميته بـ"دوائر الفشل المتكرر"، مستندة إلى استثمارات عربية تقودها شركات ومؤسسات ذات طبيعة سيادية أو شبه سيادية، بإشراف تكنوقراطي دولي ومحلي.

تتبنى المبادرة رؤية متقدمة للتخطيط المكاني تنطلق من نموذج "الإعمار الذكي"، يتضمن ما يلي:

- إسكان مؤقت ومستدام: وحدات سكنية جاهزة تبنى من ركام الحرب وتركب جنوب القطاع بسرعة، لتوفير مساكن مؤقتة تراعي الاعتبارات البيئية وتخلق فرص عمل محلية.
- مناطق صناعية متخصصة: تستهدف تصنيع السلع الأساسية، الطاقة المتجددة، وبعض الصناعات التحويلية، تبنى في مناطق مخططة مسبقا لتقليل النزاعات على الأراضي وتحقيق تكامل عمراني - اقتصادي.
- بنية تحتية تدريجية: من شبكات طرق، محطات طاقة شمسية، تحلية مياه، وشبكات صرف ذكية، تنفذ على ثلاث مراحل زمنية تبدأ من الإصلاحات العاجلة إلى حلول بنيوية خلال 18–60 شهراً.

تعتمد الخطة على إطار ثلاثي للحوكمة:

- مرحلة تمهيدية: تتضمن إنشاء مجالس محلية مدنية، وتأسيس آليات لمكافحة الفساد، وتطوير أنظمة الشفافية.
- مرحلة بناء القدرات: تشمل تدريب الموظفين، إصلاح الجهاز القضائي، وتفعيل الرقابة المالية والتدقيق الإداري.
- مرحلة نقل الصلاحيات: يتم خلالها تسليم إدارة المشروع تدريجياً إلى المؤسسات الفلسطينية، شريطة التحقق من الجاهزية المؤسسية.

وبينما تؤكد المبادرة على الطابع "الفلسطيني" للحوكمة، إلا أنها تقيد هذا الانتقال بسلسلة من الشروط المسبقة، تبقي زمام القرار في يد الشركاء الدوليين والعرب في المراحل الأولى.

كما تقوم المبادرة على تشكيل شركة قابضة استثمارية بقيادة عربية، يمتلكها بنسبة 70% مستثمرون فلسطينيون وعرب (بما في ذلك صناديق سيادية والشتات)، و30% مستثمرون أجانب؛ كما أن الشركة ستعمل كمركبة تمويل وتنفيذ، تدير الاستثمارات في البنية التحتية، الطاقة، الصناعة، والخدمات المالية.

تعتمد آليات التنفيذ على:

- شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs).
- تسلسل زمني واضح يبدأ بالإغاثة ثم البناء الذكي فإعادة تشكيل المشهد المؤسسي.
- تكنولوجيا الإدارة، بما يشمل أنظمة تتبع رقمية ومؤشرات أداء وشفافية رقمية.

تظهر الخطة حرصاً على إبراز فكرة "القيادة الفلسطينية" في التنفيذ، من خلال موقع مقر الشركة في رفح، والدعوة إلى تمكين المؤسسات الوطنية، لكنها في الوقت ذاته تُقيد هذا الدور بخطاب "النضج المؤسسي" و"الجاهزية"، ما يجعل السيادة مشروطة، والتسليم مؤجلاً ضمن منطق "الانتقالية الطويلة".

رغم عمقها التنفيذي، تُعاني الخطة من عدة إشكاليات:

- تغافل متعمد عن الاحتلال: لا تعالج الخطة إشكالية الحصار الإسرائيلي، أو معضلة المعابر، بل تُبقي هذه القضايا خارج السردية، وكأن المشكلة الرئيسية هي غياب التنمية وليس غياب الحرية.
- نزعة نزع التسييس (Depoliticization): يتم تقديم الإعمار كأداة للاستقرار دون التطرق لجذور الأزمة السياسية، مما يعيد إنتاج نفس منطق "الإعمار بدل التحرر".
- هيمنة القطاع الخاص: تروج الخطة لاقتصاد بقيادة الشركات، ما قد يهمش الفاعلين المحليين والمجتمع المدني، ويقلل من المصلحة العامة والخدمات ليحولها إلى مصادر دخل خاصة، ويعيد تشكيل غزة كمنطقة اقتصادية خاصة أكثر منها كجسم وطني-سياسي.
- رؤية أفقية بلا عمق وطني: بينما تعيد الخطة إدماج غزة في السوق العربي، إلا أنها لا تعيدها بالضرورة إلى الجسد السياسي الفلسطيني، مما يُبقي الوحدة الوطنية مؤجلة.

ومن الجدير ذكره، بأنه سيتم تجهيز مراقبين دوليين وقوات حفظ سلام، حيث سيوضعون في نقاط التفتيش الرئيسية ومواقع البناء لمراقبة حركة الأفراد والمواد، وذلك لمنع تحويل المواد ذات الاستخدام المزدوج لأغراض عسكرية، كما ستجهز هذه الفرق بأدوات اتصال وتقارير فورية للتبليغ عن أي خروقات أو تهديدات محتملة لضمان أمان عمليات إعادة الإعمار.

قراءة نقدية للخطة

تبدو خطة "الحبتور" لإعادة إعمار غزة، للوهلة الأولى، وكأنها واحدة من أكثر الخطط إحكاما من حيث التفاصيل الهندسية، والمراحل الزمنية، والشراكات المالية، لكنها، في جوهرها تعيد إنتاج نموذج تنموي مفرغ من السياسة، ومشحون برؤية نيوليبرالية-إقليمية للسيطرة المرنة على القطاع، مما يعني أنها خطة لا تنبع من سياق مقاومة أو مساءلة استعمارية، بل تنشأ من لحظة انهيار تحول فيها الكارثة إلى فرصة استثمارية، والركام إلى موارد بناء سوقية.

أبرز ما يميز المبادرة هو تفكيك مركزية الدولة كفاعل اقتصادي-سيادي، واستبدالها بشركة قابضة "عربية – فلسطينية-دولية"، تمثل بنية فوق سياسية تتجاوز الدولة، وتعيد صياغة الاقتصاد كمجال لتدفق رؤوس الأموال لا كتعبير عن مشروع تحرري، في هذا النموذج، تصبح غزة "منطقة استثمار" أكثر منها ساحة سياسية، حيث تعاد صياغة القرار عبر أدوات التمويل، والتخطيط، والتقارير، لا عبر التمثيل السياسي أو النقاش المجتمعي.

رغم كل الإشارات إلى "القيادة الفلسطينية" و"الملكية المحلية"، فإن الخطة تصيغ السيادة كـ"جائزة" مشروطة بالكفاءة التقنية والامتثال الإداري، الفلسطيني في الخطة ليس فاعلاً كاملاً، بل متدرج في نضجه السيادي وفق تقارير الأداء، هذا النوع من "السيادة المؤجلة" يخضع القرار السياسي لسلطة المؤشرات والرقابة الدولية، ما يحول غزة إلى مسرح اختبار لقدرة الفلسطيني على "إدارة ذاته" قبل أن يمنح حقه في تقرير مصيره.

تتجاهل المبادرة بشكل شبه كامل الفاعل الاستعماري الإسرائيلي؛ حيث لا إشارة للمعابر، ولا للحصار، ولا للدور الإسرائيلي في منع الإعمار، ولا لأدوات السيطرة عن بعد، وبهذا تنتج الخطة حالة من الإعمار بدون سياق، والتنمية بدون نزاع، والحوكمة بدون استعمار، وهذا التجاهل لا يعكس فقط غياباً بل يعكس قصداً أيديولوجياً لنزع الطابع السياس-التحرري عن الإعمار، واستبداله بمفردات مثل "الابتكار"، "الاستثمار"، "الريادة"، وكأن الأزمة في غزة تبدأ من غياب الأسواق لا من استمرار الاحتلال.

الحديث عن الشفافية، الحوكمة، والرقابة، وإن كان مشروعاً على المستوى الإداري، إلا أنه في هذا السياق يستخدم كأداة لضبط السياسة تحت مسمى الإدارة، فالخطة تنظم الفضاء السياسي لا عبر التمثيل، بل عبر التقييم المالي والتقني، هذا يفتح الباب لنموذج من الضبط الاقتصادي الذي يشرعن الإقصاء السياسي، حيث لا مكان للفصائل، ولا للنقاش الوطني، ولا حتى للمجتمع المدني، بل لشبكات تنفيذية - استثمارية تقرر من فوق.

المبادرة تضع غزة ضمن شبكة علاقات تجارية واستثمارية عربية (مصر، الأردن، والخليج)، ولكن دون ربطها فعلياً بوحدة المشروع الوطني الفلسطيني، مما يعكس هذه التوجه بأنه يعيد تموضع غزة أفقياً ضمن الأسواق العربية بدلاً من دمجها عمودياً ضمن الجسم السياسي الفلسطيني، وهو ما ينذر بـ إعادة إنتاج مشروع "غزة أولاً" ولكن بحلة اقتصادية-تنموية هذه المرة، حيث تصبح الأولوية لتثبيت شبكات التدفق المالي، لا لاستعادة الرؤية السياسية الجامعة.

باختصار، هي خطة لإعادة إعمار القطاع، ولكن دون إعادة بناء القضية، وبينما تبدو الخطة مغرية في تفاصيلها، إلا أنها تحمل في طياتها إعادة إنتاج للهيمنة بوسائل ناعمة، تنزع السياسة عن الإعمار، وتحصر الفلسطيني في موقع "المتلقي الجيد"، الذي عليه أن يثبت كفاءته قبل أن يمنح قراره، وحق تقرير مصيره.

11-1 خطة " فلسطين تنهض - PREP"

تقدم خطة " Palestine Emerging (PREP)" أو "فلسطين تنهض"، نموذجاً متقدماً لإعادة الإعمار الاقتصادي والمكاني في فلسطين، لا سيما في سياق ما بعد الحرب على غزة، حيث تتصدر الخطة بوصفها رؤية شاملة وطويلة الأمد لإعادة بناء الدولة من منظور تنموي-اقتصادي، مع تأكيد خاص على أهمية التخطيط العمراني المتكامل، والحوكمة التشاركية، وتنسيق الجهود متعددة الأطراف، وتتجاوز الخطة لغة الطوارئ والتمويلات المجزأة، لتدعو إلى تحول استراتيجي يُمكن الاقتصاد الفلسطيني من الاندماج عالمياً، ويعيد بناء الفضاء الفلسطيني باعتباره كتلة موحدة وظيفياً، رغم ما يفرضه الواقع السياسي من تحديات.

تتأسس الخطة على تصور للدولة الفلسطينية بوصفها اقتصاداً متصلاً، قادرا على إدارة موارده بفعالية، وعلى تعزيز موقعه في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. ويظهر ذلك في عدة محاور:

- الرؤية المكانية: توحيد المشهد العمراني الفلسطيني من خلال الربط بين غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ضمن خطة وطنية عمرانية واحدة، تتجنب إعادة إنتاج التجزئة أو الحلول المؤقتة.
- الرؤية الاقتصادية: بناء اقتصاد تنافسي يقوم على القطاعات الإنتاجية، والإبداعية، والخدمات، وعلى ربط الفلسطينيين داخل وخارج الوطن.
- التخطيط المتكامل: تحذر الخطة من الاستثمار في بنى تحتية مؤقتة (مثل المخيمات السكنية المؤقتة) دون أخذ المسارات الاستراتيجية بعين الاعتبار، لتجنب حجب المستقبل بخيارات قصيرة الأمد.

تحدد الخطة عدة قطاعات أساسية يجب أن تشكل ركيزة إعادة الإعمار:

- البنية التحتية: الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، والتحويل الرقمي.
- الخدمات الاجتماعية: الصحة، التعليم، والإسكان.
- القطاعات الإنتاجية: الصناعة، الاقتصاد الإبداعي، السياحة، والاقتصاد المعرفي.
- القوة الناعمة: الثقافة، التراث، الفنون كوسائل لتعزيز الهوية والمرونة المجتمعية.

أما آليات التنفيذ فتتمثل في:

- التمكين المحلي: عبر مبادرات بناء القدرات والقيادة، لا سيما على المستوى الشبابي والمجتمعي.
- الشراكات المتعددة: بين الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، والجهات الدولية.
- التمويل الابتكاري: يشمل وسائل غير تقليدية لتمويل البنى والخدمات.
- التنسيق المؤسساتي: عبر هياكل حوكمة مرنة لتجنب الازدواجية والفوضى في تنفيذ المشاريع.

تولي الخطة اهتماماً خاصاً بقطاع غزة باعتباره بؤرة الأزمة الميدانية والإنسانية، لكنها تحذر من التعامل مع غزة كمجرد "منطقة متضررة". وبدلا من ذلك:

- تطالب بوضع خطة عمرانية طويلة الأمد لغزة قبل الشروع في البنى المؤقتة.
- تدعو إلى ربط غزة والضفة وظيفياً، سياسياً، واقتصادياً.
- تتناول الاحتياجات الفورية مثل الإسكان، النفايات، والمرافق، ولكن ضمن أفق استراتيجي لا يكرر أخطاء ما بعد 2014.

تقدم الخطة نفسها بوصفها غير مسيسة، بحيث تقلل ضمنياً أهمية وجود دولة فلسطينية ذات سيادة كشرط للتنمية:

- تتجنب الخوض في شروط الاحتلال أو ملفات الوضع النهائي.
- تقر أن السيطرة الإسرائيلية على الأرض والمعابر تمثل تحدياً، ولكنها لا تضع خطة مقاومة مؤسساتية لذلك.
- تؤمن أن النجاح الاقتصادي قد يسرع الحل السياسي، وهو منطق نيوليبرالي كلاسيكي يربط "الاستقرار" بالنمو لا بالتحرر.

ترسم الخطة توزيعاً واضحا للأدوار:

- السلطة الفلسطينية: تنسيق، تخطيط، تنفيذ، وبناء مؤسسي.
- المجتمع المدني: التعبئة المجتمعية، بناء المهارات، ورقابة محلية.
- القطاع الخاص: تمويل، تنفيذ، ابتكار، وتشغيل.
- المانحون: تمويل، دعم تقني، مواءمة الأولويات عبر نظام تنسيقي.

تصاغ خطة PREP ضمن رؤية تدرجية مرنة:

- المرحلة الأولى – التثبيت والتعافي المبكر: تشمل إزالة الأنقاض، تأهيل الخدمات الأساسية، الاستجابة الإنسانية.
- المرحلة الثانية – التخطيط الاستراتيجي: تصميم المدن، رسم شبكات النقل، تحديد المواقع الصناعية.
- المرحلة الثالثة – التنفيذ والبناء: عبر برامج تنموية مستندة إلى الحوكمة المؤسسية والاستثمارات الكبرى.

تشدد الخطة على ضرورة عدم تنفيذ مشاريع آنية قد تتناقض مع البنية التحتية طويلة الأمد أو تحجب مسارات استراتيجية حيوية.

قراءة نقدية للخطة

خطة Palestine Emerging بوصفها رؤية عقلانية، مدروسة، وموجهة نحو المستقبل لإعادة بناء فلسطين، ومن المفترض أنها مستنيرة برؤى خبراء الأعمال الفلسطينيين، لكن ما يبدو هو تقنياً على السطح، يخفي في جوهره

افتراضات سياسية متحيزة تتعاطى مع الاحتلال كعائق تقني لا كبنية استعمارية، وتعيد صياغة مشروع التحرر الوطني ضمن أطر اقتصادية - نيوليبرالية قائمة على التنمية من دون تحرر، والتخطيط من دون مساءلة.

ترتكز الخطة على فرضية مركزية وهي: أن تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وربط غزة والضفة عبر شبكات من الاستثمار، البنية التحتية، والحوكمة المتكاملة، قد يمهد لحل سياسي أو يقلل من حدة الاحتلال، هذا المنطق يكرر أوهام "السلام الاقتصادي" التي روجت لها أطراف عديدة منذ أوسلو، دون أي نتائج فعلية، سوى إعادة تنظيم الهيمنة ضمن أطر تنموية.

رغم طموحها، تتعمد الخطة تفادي الاشتباك مع أي بنى استعمارية حقيقية: لا حديث عن السيطرة على الحدود، لا عن الاحتلال العسكري، لا عن الحصار كأداة ممنهجة، وبهذا يعاد تعريف العجز السياسي كـ"مرونة تخطيط"، والمأساة كفرصة، وحين يذكر الاحتلال، فإنه يقدم ويعتبر كـ"تحدي خارجي"، لا كنظام يقوض من الداخل كل تصور سيادي للحوكمة أو التنمية.

ما يقلق في الخطة هو أنها تتعامل مع غزة كمساحة مزدوجة: فهي من جهة تتحدث عن "دمج غزة في الرؤية الوطنية"، ومن جهة أخرى تُحذر من الوعد بالاستجابة الفورية لاحتياجات الناس: مثل السكن المؤقت، بحجة أنها قد تعيق التصور المكاني طويل الأمد، ويدلل التكرار مشكلة الصدام بين التخطيط واحتياجات النجاة: كيف يمكن رفض بناء مساكن مؤقتة لأسباب استراتيجية، بينما يعيش عشرات الآلاف في خيام؟ يعاد هنا تعريف الإنسان لا كمواطن بل كموقع ضمن شبكة عمرانية، يتم تخطيطه لا خدمته.

تضخم الخطة من دور القطاع الخاص بوصفه "قاطرة النمو"، وتدعو إلى نماذج تمويل ابتكارية، وشراكات متعددة الأطراف، لكن لا توجد قراءة لنمط "التفكيك الاقتصادي"، أو "التمكين الاقتصادي" الذي أنتج طبقات مركزة في رام الله وغزة دون أي أثر على تفكيك السلطة القائمة أو بناء استقلال فعلي.

إن التنمية في سياق الاحتلال لا يمكن أن تكون محايدة، والقطاع الخاص نفسه يمكن أن يتحول إلى أداة لإعادة إنتاج الفوقية الطبقية والمركزية الجغرافية، ما لم يكن مدمجاً في رؤية تحررية شاملة، تبدو الخطة مفتونة بمبدأ "تعدد الفاعلين": السلطة، المجتمع المدني، المانحين، المستثمرين ... إلخ، لكن هذا التعدد يستخدم لتذويب السؤال الأساسي: من يملك القرار؟ من يحدد الأولويات؟ ومن يحاسب. وبتعبير آخر نحن أمام حوكمة لا مركزية ودون سيادة مركزية، وهذه ليست مرونة، بل إعادة إنتاج للتجزئة عبر التنسيق التقني.

باختصار، هي خطة ذات منطق نيوليبرالي–تكنوقراطي، تقوده فيما يبدو مصالح شركات دولية استراتيجية مرتبطة بمشروع إعادة الإعمار الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات، ضمن رؤية تقلص السياسة إلى تنفيذ، والسيادة إلى إدارة، والمجتمع إلى "مستفيدين"، خطة PREP تقدم كخارطة طريق واقعية لإعمار فلسطين، لكنها تعيد إنتاج وهم "الإعمار من دون تحرير"، إنها تعالج آثار الحرب لا جذورها، وتراهن على الاقتصاد بدلا من العدالة، وعلى التخطيط بدلاً من المواجهة السياسية. وبينما تدعو إلى توحيد غزة والضفة في رؤية عمرانية، فإنها تبقي على شروط السيطرة باعتبارها قدراً يمكن التكيف معه.

2- القسم الثاني: الحاجة إلى رؤية فلسطينية بديلة

لا يمكن فهم كثافة الخطط والمقترحات التي ظهرت خلال العام الماضي باعتبارها مجرد استجابات فنية للحرب الجارية على غزة، بل باعتبارها أيضاً محاولات مبكرة لاستشراف وإعادة تشكيل ملامح النظام السياسي والاجتماعي والعمراني في فلسطين. من بوابة "اليوم التالي"، وبينما ركزت هذه الورقة على تقديم قراءة تحليلية نقدية مقارنة لتسع من هذه الخطط ذات الطابع المكاني والإعماري؛ فإن أهمية هذا الجهد لا تكمن فقط في النقد أو التوصيف، بل في ما يمكن أن يؤسس له على صعيد إنتاج رأس مال معرفي فلسطيني قادر على التدخل المعياري في تحديد اتجاهات التعافي والإعمار، ومن هنا، يأتي هذا القسم الختامي بوصفه محاولة أولية لبلورة معايير سياساتية تساعد في بناء رؤية بديلة، تنطلق من أسئلة فلسطينية داخلية، وتواكب الديناميات الإقليمية والدولية، دون أن تنفصل عن الحقائق السياسية والتاريخية التي تحكم لحظة ما بعد الحرب.

2-1 القراءة النقدية كفعل تأسيسي

لا تنبع أهمية قراءة خطط "اليوم التالي" من قدرتها على التفكيك أو النقد الفني فحسب، بل من كونها فعلاً سيادياً بحد ذاته، فالتحليل هنا ليس مجرد استعراض لبدائل إعمارية أو هندسية، بل هو عملية استعادة تدريجية للقرار الرمزي – إلى حد ما - والمعرفي بشأن مستقبل فلسطين، ومن هذا المنظور تصبح القراءة النقدية إحدى أدوات مقاومة الفراغ السيادي الذي تسعى كثير من هذه الخطط إلى ملئه حقيقةً، سواء عبر نماذج تشغيل مؤقتة، أو عبر إزاحة السلطة الفلسطينية، أو عبر تحويل الإعمار إلى عقد تشغيل خارجي مع شروط سياسية وأمنية مغلقة ومغلفة بلغة التنمية.

ما تعكسه معظم هذه الخطط، من حيث بنيتها وتوجهها، هو افتقارها إلى الاعتراف بالذات الفلسطينية كمرجعية سيادية أو معرفية، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، ولذلك فإن فحص هذه الخطط من داخل العقل/الوعي السياسي الفلسطيني – لا من بوابة الامتثال لشروط "المجتمع الدولي" أو تقييمات مؤسساته – يصبح ضرورة سياساتية، لا مجرد خيار نقدي فحسب، فكما أن الإعمار ليس فعلاً فنياً محايداً، فإن تقويم خططه لا يمكن أن يفصل عن سؤال: من يحق له أن يقيم؟ - ووفق أي معايير؟

إن غاية هذا الفحص لا تكمن فقط في إدانة محتوى الخطط أو النوايا الكامنة خلفها، بل في تحويل القراءة ذاتها إلى لحظة تأسيسية لإعادة توجيه أدوات الفعل السياسي والتخطيطي. وبقدر ما تتراكم الخبرة النقدية الفلسطينية في هذا المجال، بقدر ما يعاد بناء الحقول السياساتية من الداخل، لا عبر الاستجابة لخطط طارئة أو إملاءات ظرفية، بل من خلال مأسسة القدرة على الفحص، والاشتباك، والاقتراح، والمساءلة.

لذلك، فإن القراءة النقدية للخطط من الورقة لا تمثل خاتمة تحليلية بقدر ما هو صياغة بداية لتأسيس أدوات ومعايير تساعد في تعزيز القدرة الفلسطينية على إنتاج الرؤية وتحقيق الحلم، وليس استهلاك ما يعرض عليها، ومع استمرار التدخلات الدولية في صياغة مستقبل فلسطين وتحديداً غزة.

2-2 تفكيك منطق الخطط المطروحة

لا يمكن فهم معظم الخطط المطروحة لإعادة إعمار ما بعد الحرب بمعزل عن البنية المعرفية التي أنتجتها، والتي تنظر إلى الفلسطينيين لا كفاعلين سياسيين وشركاء في التخطيط، بل كـ "مفعول بهم" في سياق ما بعد الكارثة، من أصل أحد عشر خطة جرى تحليلها في هذه الورقة، يمكن ملاحظة أن الغالبية تتبنى منطقاً تقنياً تنموياً سطحياً، يغيب عنه الوعي البنيوي بطبيعة الصراع الاستعماري، أو يتجاهله عمداً لحساب مقاربات براغماتية ترى في "الإعمار" مجرد وسيلة لإدارة السكان، أو تهدئة الاحتقان، أو خلق بيئة تشغيلية مؤقتة.

تنظر هذه الخطط إلى الإعمار باعتباره عملية مالية وهندسية، تدار وتكتب من قبل خبراء دوليين وممولين إقليميين، بينما يجري تهميش البعد السيادي والإرادي للفلسطينيين، بذلك يحول الإعمار إلى أداة حكم وسيطرة وضبط جديدة، لا إلى مسار عدالة انتقالية أو ترميم سياسي واجتماعي شامل، وتقنن هذه المقاربة غالبا بلغة تكنوقراطية تبدو حيادية، لكنها تخفي في طياتها نزعة استعمارية ناعمة، تنتج سياسات ما بعد النزاع كما لو أنها "حلول تقنية"، بدلا من كونها امتدادات لخرائط السيطرة وإعادة تشكيل الفضاء الفلسطيني تحت شروط القوى المهيمنة.

ولا يستثنى من هذا المنطق إلا بعض المبادرات الفلسطينية مثل: (خطة فينيق غزة، أو خطة وزارة التخطيط الوطنية أو خطة غزة 2050) التي حاولت إدراج البعد المجتمعي والسيادي، حتى وإن كان ذلك من داخل بنى السلطة القائمة، أما غالب الخطط الأخرى، فإنها تغفل مركزية العدالة، وتتجاهل تماماً الاعتراف بالمسؤولية القانونية والسياسية للاحتلال الإسرائيلي في الدمار والكارثة، وتتعامل مع الحالة الفلسطينية كما لو كانت "كوارث طبيعية" بلا فاعل واضح.

تفكيك هذا المنطق لا يعني رفض الخطط بالجملة، بل استعادة القدرة على التشخيص: كيف يعاد تشكيل الفلسطيني بوصفه موضوعاً للحكم، لا شريكاً في بناء المصير، وهذا هو إعادة إنتاج وأدوات الاستعمار الحديث، ورغم أن القراءة النقدية في هذه الورقة أظهرت كيف تفشل غالبية الخطط في الاعتراف بالفعل الفلسطيني، وتنزلق نحو نماذج إدارية تعيد إنتاج الهيمنة عبر مقولات "الحياد الفني" و"النجاعة الاقتصادية"، فإن رفض هذه الخطط لا يعني الامتناع عن التخطيط أو الاكتفاء بالموقف السلبي. بل إن هذه الحالة من التزاحم في الطروحات الخارجية تستدعي تطوير مفهوم فلسطيني مغاير للتخطيط تحت الاحتلال، يضع الاشتباك مع البنية القائمة كجزء من وظيفة الخطة، لا كعقبة أمامها. إن السؤال الذي تطرحه القراءة المتعمقة هو: ما الذي يجعل خطة ما "ممكنة" دون أن تكون خاضعة؟

الخطة الملائمة في ظل الاحتلال لا تُعرف من خلال قدرتها على جذب التمويل أو ضمان الاستقرار المؤقت، بل من خلال قدرتها على حماية البنية الوطنية من التفكيك، وعدم القبول بإعادة الإعمار كأداة لإعادة الضبط؛ ومن هذا المنطلق، فإن بعض الخطط، مثل "خطة فينيق غزة وخطة غزة 2050"، قدمت تصوراً مكانياً ومؤسساتياً قابلاً للتنفيذ جزئياً، مستنداً إلى الفاعلين المحليين، دون الارتكاز على قوى الأمر الواقع الخارجية أو تغذية الرؤية الإسرائيلية للمرحلة الانتقالية، كما أظهرت خطة وزارة التخطيط الفلسطينية، رغم ما فيها من نواقص تقنية وعدم جاهزية شاملة، اهتماماً واضحاً بفكرة السيادة كشرط للإعمار، لا كنتيجة له.

في المقابل، لم تكن تلك الخطط التي تتبنى نماذج صندوق الإعمار الدولي، أو تلك الممولة خليجياً وفق رؤية استثمارية مشروطة، سوى محاولات لبناء "جهاز وظيفي" للإعمار، مفصول عن الإرادة السياسية للشعب الفلسطيني. والجدير بذكره ألا يكون النقد غاية بذاته، بل مدخلاً لإعادة صياغة معايير الاشتباك مع أي خطة مطروحة مما يستدعي في المقابل "تطوير سياسة فلسطينية واضحة للتخطيط تحت الاحتلال"، تفصل بين ما يمكن إنجازه دون تفريط، وما يجب رفضه رغم الإغراءات التمويلية والضغط السياسي.

3- القسم الثالث: بعض التوصيات السياساتية

3-1 تطوير "المصفوفة المعيارية" لتقييم خطط الإعمار

في ظل التباين بين الخطط الموضوعة، وغياب أي إطار فلسطيني مرجعي لفحصها، تصبح الحاجة ملحة لإنتاج أداة تقييم وطنية، تستخدم لفهم وتمحيص وتحديد مدى اتساق الخطط مع الحقوق والسيادة ومتطلبات الإعمار العادل.

- **المسؤول:** معهد ماس، بالتعاون مع نقابة المهندسين، وزارة التخطيط، وجامعات فلسطينية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني، والباحثين المتخصصين.
- **الخطوة:** إنتاج مصفوفة من 20 معياراً تتضمن أبعاداً سياسية، قانونية، عمرانية، مجتمعية، وسيادية، وغيرها، كل منها يقيم بدرجات تراكمية (5 لكل معيار- على سبيل المثال).
- **المخرجات:** معيار وطني يمكن استخدامه لتوجيه، نقد، أو اعتماد أي خطة إعمار مستقبلية، بدلاً من التبعية لمعايير مانحين أو مكاتب دولية.

3-2 بلورة ميثاق سياسات وطني للإعمار السيادي

غياب وثيقة فلسطينية جامعة توجه تدخلات الإعمار يسمح بانزلاق الأجندات نحو إعادة إنتاج التبعية لذلك، هناك حاجة إلى ميثاق سياسات يضع "خطاً أحمر" لا يمكن تجاوزه عند التعاطي مع أية خطة أو تمويل.

- المسؤول: لجنة وطنية مستقلة.
- الخطوة: صياغة مبادئ أساسية تشمل العدالة، التمثيل، الشفافية، السيادة، وعدم تجزئة فلسطين.
- المخرجات: وثيقة معترف بها وطنياً تستخدم كمرجعية سياسية وأخلاقية أو كلوائح عمل في التفاوض أو القبول بأي خطة إعادة إعمار.

3-3 تأسيس مرصد فلسطيني دائم لتتبع خطط الإعمار والتدخلات الدولية

الحجم المتزايد للخطط والمقترحات والتمويلات يتطلب جهاز رقابي شفاف ومستقل يراقب ويتابع ويحلل بشكل منهجي مدى التزام كل خطة بالمعايير الوطنية.

- المسؤول: ائتلاف بحثي ومهني تقوده مؤسسات أكاديمية ومجتمع مدني ونقابات.
- الخطوة: إنشاء منصة رقمية تفاعلية ترصد وتفكك محتوى الخطط، توثق الفاعلين الدوليين، التمويلات، المدد الزمنية.
- المخرجات: قاعدة بيانات استراتيجية تستخدم للمتابعة، والتخطيط المضاد، والدبلوماسية السياساتية.

4-3 صياغة سياسة فلسطينية واضحة للتخطيط تحت الاحتلال

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لا يلغي الحاجة للتخطيط، لكنه يلزمنا بسياسة وطنية تفصل بوضوح بين إدارة الضرورة وإعادة إنتاج الهيمنة، فالكثير من الخطط المطروحة – وان بدت إنسانية أو إعمارية – تشكل عملياً امتداداً للضبط الاستعماري، حين تنفذ دون مساءلة أو مرجعية فلسطينية، مما يستدعي المطلوب ليس فقط خطة مناسبة، بل سياسة فلسطينية رسمية تحدد متى ولماذا وكيف يمكن تطوير أو قبول أي خطة إعادة إعمار في ظل الاحتلال، دون أن تسهم في تكريسه أو فرض لأدواته.

- المسؤول: مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، بالتعاون مع مراكز الأبحاث الوطنية وممثلي المجتمع المدني.
- الخطوة: إعداد وثيقة سياسات وطنية تضع معايير سياسية لتطوير أو قبول أي خطة في ظل الاحتلال، تشمل: (ضمان عدم المساس بالحقوق السياسية والسيادية، اشتراط الفاعلية الفلسطينية في القرار والتنفيذ، ربط الخطط بمسار مساءلة الاحتلال، لا تجاوزه، إنشاء هيئة مراجعة فلسطينية للخطط الإعمارية المقترحة من الخارج (بمنطق الموافقة أو الرفض بناءً على المصلحة الوطنية) - يمكن إدماج هذه السياسة في خطاب التفاوض الدولي مع الجهات المانحة والفاعلين الدوليين.
- المخرجات: تمكين الفلسطينيين من التحكم في أدوات السياسات بدل البقاء مفعولاً بهم – أو استخدامهم كسلعة ومتغير معرفي للخطط.

4- القسم الرابع: مصفوفة المقارنة والأبعاد التحليلية

يتضمن هذا القسم مصفوفة مقارنة تعرض تحليلاً متقاطعا للخطط الأحد عشر، وفقا للأبعاد التالية:

- **الجهة الفاعلة:** دولة، مؤسسة دولية، مركز أبحاث، جهة مانحة، قطاع خاص.
- **الوظيفة:** إعمار، حكم، أمن، استثمار.
- **مدى تمثيل الفلسطينيين على الصعيد الرسمي والشعبي:** قيادة، شراكة، تهميش، إقصاء.
- **النموذج الأمني:** شرطة محلية، إشراف دولي، ضمانة إسرائيلية.
- **الهيكل الاقتصادي:** تدخل دولة، سوق حر، قطاع خاص ممول.
- **الموقف من اللاجئين:** مشمول، صامت.
- **الأفق السياسي:** دولتان، إدارة انتقالية، تفكيك غزة، حوكمة دائمة.
- **مستوى التنسيق مع السلطة الفلسطينية.**
- **مشروطية التمويل والتدخلات الخارجية.**

مصفوفة المقارنة والابعاد التحليلية

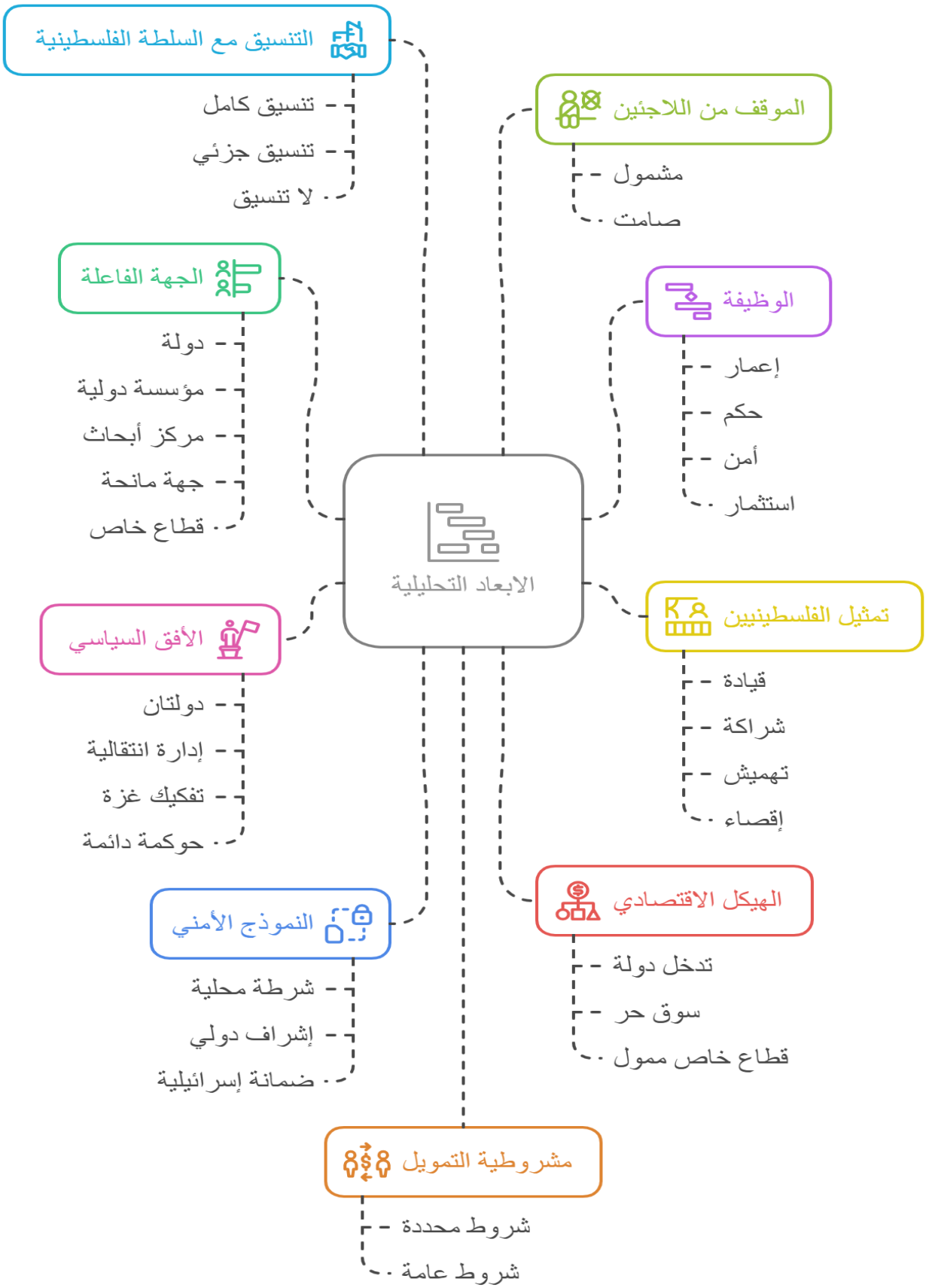

الخطة	الجهة المعدة للخطة	الجهة الفاعلة للخطة	تمثيل الفلسطينيين	النموذج الأمني	النموذج الاقتصادي	اللاجئون / حق العودة	الأفق السياسي	مدى التنسيق مع السلطة الفلسطينية	الاشتراطات والتبعيات
RAND ARC	مؤسسة RAND Corporation (مركز أبحاث أمريكي)	السلطة الفلسطينية (في حال تحقّق السيادة) + المانحين الدوليين + تنسيق مع إسرائيل.	شراكة مع السلطة الفلسطينية	غير مفصل: يفترض وجود دولة فلسطينية كاملة السيادة، لكن لا يشرح الترتيبات الأمنية اللازمة للوصول إليها أو الحفاظ عليها.	يقترح نموذجا استثماريا ضخما في البنية التحتية تقوده الدولة بدعم المانحين، مع مشاركة القطاع الخاص. يتطلب 3.3 مليار دولار سنويا على مدى عشر سنوات، ويهدف لبناء قاعدة اقتصادية مستقرة طويلة المدى.	مشمول	تقوم على افتراض وجود دولة فلسطينية مستقلة كشرط أساسي للتنفيذ، وتضع العقد الأول من هذه الدولة كمرحلة محورية في التنمية والبنية التحتية. تدعو إلى استبدال الحل السياسي ببناء بنية تحتية واقتصادية داعمة لقيام الدولة.	تفترض الخطة تنسيقًا كاملا مع السلطة الفلسطينية، خاصة على مستوى الجهات التخطيطية، وتشرك المجتمع الدولي والجهات المانحة في التنفيذ مع إبراز دور السلطة في القيادة المحلية.	تتطلب التزاما ماليا وسياسيا دوليا قويا (33 مليار دولار خلال 10 سنوات)، مع احتمالية وجود شروط مرتبطة بالتقدم السياسي والاتفاقات. هناك اعتماد على آليات تنسيق مثل "الرباعية الدولية".
RAND 2025	مؤسسة RAND Corporation (مركز أبحاث أمريكي)	السلطة الفلسطينية + شركاء محليون/ممولين محليين + الجهات الدولية المانحة + تنسيق إجباري مع إسرائيل.	قيادة وشراكة مع السلطة الفلسطينية	يفترض الأمن الفلسطيني الرسمي بعد التوصل إلى تسوية. لا يقدم نموذجا مرحليا. يذكر ضرورة "السيطرة الفلسطينية على المعابر"، ولكن دون آليات أمنية واضحة.	يعتمد على نموذج مختلط تقوده الاستثمارات الخاصة، وخاصة من القطاع الخاص الفلسطيني، مدعوما بإصلاحات حكومية ودعم مانحين. يخطط لمرحلية تنفيذ المشاريع بموازاة الإصلاح المؤسسي.	صامت	تفترض قيام دولة فلسطينية موحدة تشمل الضفة الغربية وغزة على المدى الطويل، وتطرح سيناريوهات انتقالية تبدأ بتنفيذ مشاريع محلية قبل التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي. تعكس الرؤية مراحل تدريجية نحو الدولة مع سيطرة مدنية وإدارية فلسطينية كاملة.	تفترض الخطة وجود تكامل كامل مع السلطة الفلسطينية، وتستند إلى مشاورات مع المسؤولين والخبراء المحليين، وتعتبر السلطة الطرف الأساسي في تنفيذ الرؤية المستقبلية للدولة الفلسطينية.	تعتمد على شروط سياسية ومالية خارجية، مثل التوصل لاتفاقيات مع إسرائيل، ودعم دولي، وتمويل طويل الأمد. تتطلب تحسين بيئة النزاع للسماح بالتنفيذ التدريجي.
Gaza 2050	القطاع الخاص الفلسطيني (بتنسيق مع وحدة التخطيط المكاني الوطنية) دعم فني من AECOM وThe Portland Trust	قيادة فلسطينية خاصة، تضم تحالفا من شركات ومؤسسات استثمارية وطنية، بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، ودعم من خبراء دوليين.	تمثيل وطني موسع يشمل القطاع الخاص، الحكومة، المجتمع المدني، والشباب، مع قيادة فلسطينية واضحة في التخطيط والتصور والرؤية.	لا يوجد	نموذج تنموي طويل الأمد يقوده القطاع الخاص، يركز على الاقتصاد المعرفي، الخدمات عالية القيمة، والتكامل مع الضفة والأسواق الإقليمية، ضمن بيئة استثمارية تحفيزية.	صامت	تفترض الخطة اندماج غزة في رؤية وطنية فلسطينية شاملة، مع ربط وظيفي بالضفة الغربية، لكنها لا تحدد إطارا سياسيا واضحا مثل حل الدولتين أو الإدارة الانتقالية.	تنسيق كامل مع مؤسسات السلطة، خاصة وحدة التخطيط المكاني ووزارة النقل، مع مواءمة مع الخطط الوطنية والبرامج الرسمية.	لا تظهر الخطة شروطا سياسية أو أمنية مباشرة، لكنها تفترض انفتاحا اقتصاديا ودعما دوليا واستقرارا كمتطلبات ضمنية للتنفيذ.
IRDNA	البنك الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي. بالتنسيق مع: السلطة الفلسطينية (خاصة وزارة الحكم المحلي وهيئة الإحصاء).	منظمات دولية بالشراكة مع السلطة الوطنية الفلسطينية	قيادة وشراكة مع السلطة الفلسطينية	لا يوجد	نموذجها قائم على التمويل الدولي متعدد السنوات، ويجمع بين تدخل الدولة (عبر السلطة الفلسطينية) وإنعاش القطاع الخاص. تركز على الشفافية والمساءلة لبناء ثقة المؤسسات وتحفيز السوق المحلي، مع اعتماد على المانحين.	صامت	لا تطرح حلا سياسيا نهائيا، بل تركز على مرحلة انتقالية لإعادة الإعمار ضمن واقع الانقسام والصراع القائم. تدعم دور السلطة الفلسطينية في التنسيق والإشراف، ولكن دون الالتزام بأفق سياسي محدد مثل حل الدولتين أو غيره.	تظهر تنسيقًا كاملا مع السلطة الفلسطينية، حيث يتم إعداد التقرير بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية، التي تعتبر شريكا أساسيا في التخطيط والتنفيذ، مع دور تقني وريادي للمنظمات الدولية في التقييم.	ترتبط بشكل مباشر بـ شروط متعددة تشمل: وقف إطلاق النار، التنسيق مع إسرائيل لدخول المعدات، التمويل الدولي المستدام، إزالة الدمار والمتفجرات، واستمرار الاعتراف الدولي بالسلطة الفلسطينية كقائد للخطة.

الخطة	الجهة المعدة للخطة	الجهة الفاعلة للخطة	تمثيل الفلسطينيين	النموذج الأمني	النموذج الاقتصادي	اللاجئون / حق العودة	الأفق السياسي	مدى التنسيق مع السلطة الفلسطينية	الاشتراطات والتبعيات
UN-Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat). بالاستناد إلى: السياسات الفلسطينية الوطنية، خاصة سياسة التنمية الحضرية 2023.	الأمم المتحدة بالشراكة مع السلطة الوطنية الفلسطينية	قيادة وشراكة مع السلطة الفلسطينية	لا يوجد	تتبع الخطة نموذجا هجينيا يجمع بين الدعم الدولي والقطاع الخاص المحلي. تركز على استخدام العمالة المحلية ومواد البناء من غزة، ولكنها تعترف بالعوائق المفروضة على الواردات، مما يمنع اعتماد السوق الحرة بالكامل.	صامت	تفترض أن حل الدولتين هو الإطار المرغوب، لكنها تتعامل مع الأفق السياسي كغير مؤكد. تقدم سيناريوهات متعددة تشمل استمرار الصراع أو إمكانيات فتح ممرات لإعادة الإعمار. تشجع على مفاوضات سياسية تستند إلى واقع التخطيط الحضري والاحتياجات الإسكانية، دون فرض نموذج سياسي واضح.	تظهر تنسيقًا شاملا ومتكاملا مع السلطة الفلسطينية، عبر مواءمة الخطة مع السياسات الوطنية مثل "السياسة الحضرية الوطنية" و"خطة التنمية"، إلى جانب دعم قدرات المؤسسات الفلسطينية، سواء المركزية أو المحلية.	تعتمد الخطة على عدة شروط خارجية، مثل التهدئة الأمنية، وتسهيل دخول المواد، وموافقة إسرائيل على مرور الطواقم، بالإضافة إلى ضرورة توفر تمويل دولي زمني ومنتظم.
PNA	وزارة الحكم المحلي / وزارة التخطيط الفلسطينية. بالتعاون مع: خبراء تخطيط محليين، وبعض المساهمات التقنية من شركاء دوليين.	السلطة الوطنية الفلسطينية	قيادة فلسطينية شاملة	الشرطة الفلسطينية والأمن الوطني، مع شرط انسحاب القوات الإسرائيلية	تعتمد على نموذج تمويلي متنوع يشمل: تدخل الدولة، التمويل الدولي، استثمار القطاع الخاص، ومساهمات المغتربين. يستخدم التمويل المشترك (Blended Finance)، والشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، وأدوات التمويل الإسلامي. نموذج شمولي ومختلط.	مشمول	ترتكز على رؤية دولة فلسطينية موحدة تشمل غزة، الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وتعارض أي نموذج يقتصر على غزة وحدها. تؤكد على استعادة الوحدة الوطنية والسيادة الفلسطينية الكاملة، وترفض الانفصال السياسي أو الجغرافي.	تشدد الخطة على أن الحكومة الفلسطينية هي الجهة القيادية والمحورية في التخطيط والتنفيذ، مع إعادة دمج المؤسسات العامة في غزة وتعزيز القدرة الإدارية، وتجاوز حالة الانقسام.	ترتبط مشروطية التنفيذ بـ وقف إطلاق نار دائم وانسحاب إسرائيلي، ورفع الحصار عن غزة، وإعادة تحويل أموال المقاصة. الخطة تشترط تمويلا طويل الأجل متعدد المصادر، وتعاونا إقليميا ودوليا.
Arab Proposal	مبادرة مصرية عربية إقليمية بقيادة: جهاز المخابرات العامة المصري، وبتنسيق سياسي مع القيادة الفلسطينية	قيادة فلسطينية رسمية (السلطة الفلسطينية)، بإشراف وتسهيل مصري–قطري، من خلال مراحل تبدأ بلجنة تكنوقراط انتقالية، ثم عودة السلطة.	قيادة مركزية للسلطة	الشرطة الفلسطينية بإشراف وتدريب من مصر والأردن	تعتمد الخطة على نموذج اقتصادي تقوده الدولة ممثلة بالسلطة الفلسطينية، بدعم من التمويل الدولي والشراكات مع دول الجوار. تشمل دعم الصناعات المحلية، إنشاء مناطق لوجستية، والطاقة المتجددة. النموذج هجين: تقوده الدولة لكن يعتمد على التمويل الخارجي.	مشمول	تتبنى بشكل واضح حل الدولتين، وتؤكد على السيادة الفلسطينية على غزة وربطها بالضفة الغربية ضمن حدود الرابع من حزيران 1967. تنص الخطة على إدارة انتقالية عبر لجنة إدارية في غزة لمدة ستة أشهر تمهيدا لعودة السلطة الفلسطينية بشكل كامل.	تؤكد الخطة على قيادة السلطة الفلسطينية بشكل كامل لعملية الإعمار والإدارة، مع تشكيل لجنة إدارية انتقالية في غزة تمهد لعودة الحكومة الرسمية، وتنسق مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية المعنية.	ترتبط الخطة بشكل صريح بشروط التمويل والدعم السياسي الدولي، بما في ذلك وقف إطلاق النار، والتدريب الأمني من دول إقليمية، والامتثال للقانون الدولي. التمويل مشروط بالتقدم السياسي.
Gaza Phoenix	مجموعة من الخبراء المعماريين والباحثين الفلسطينيين المستقلين. مدعومة من: منظمات مجتمع مدني، جامعات فلسطينية (مثل جامعة بيرزيت)، وشبكات تخطيط محلي.	تحالف فلسطيني مجتمعي محلي – بلديات، أكاديميون، ومؤسسات مدنية – بقيادة لامركزية ومشاركة مجتمعية واسعة.	شراكة مع السلطة الفلسطينية	محلي بالكامل: يعول على الأمن المجتمعي، والبلديات، والحوكمة التشاركية، دون ذكر أجهزة أمنية أو شرطة رسمية.	يقترح نموذجا اجتماعيا تشاركيا يدمج الاقتصاد الدائري، ويشجع الإنتاج المحلي، وإعادة استخدام أنقاض الحرب. يرفض نماذج المساعدات أو السوق الحرة الخالصة، ويعتمد على إشراك كافة الطبقات الاجتماعية في الإنتاج.	مشمول	تركز على السيادة المحلية والقيادة المجتمعية داخل غزة، وتعتمد على إطار محلي يهدف إلى الاستقلال الذاتي في صنع القرار والتخطيط من الأسفل للأعلى، رافضة النماذج	يظهر تنسيقًا غير مركزي مع السلطة الفلسطينية، ويعتمد بالأساس على البلديات، والجامعات، والمجتمع المدني المحلي. يعكس روح الاستقلال المحلي، مع تقاطع جزئي مع مؤسسات السلطة دون تبعية مركزية.	ترفض الخطة أي تمويل مشروط سياسيا أو من أعلى لأسفل، وتدعو إلى استقلالية محلية، وتمويل يراعي أولويات السكان، مع توافق عام مع أهداف التنمية المستدامة دون خضوع لابتزاز سياسي أو

الخطة	الجهة المعدة للخطة	الجهة الفاعلة للخطة	تمثيل الفلسطينيين	النموذج الأمني	النموذج الاقتصادي	اللاجئون / حق العودة	الأفق السياسي	مدى التنسيق مع السلطة الفلسطينية	الاشتراطات والتبعيات
Trump–Pelzman	مركز أبحاث CEES-MENA بقيادة جوزيف بلزمان مدعومة من الرئيس الأمريكي ترامب	ائتلاف مستثمرين دوليين من القطاع الخاص (GCC وبلدان أخرى) في إطار عقد امتياز لمدة 50 عاما، يتولون التنفيذ والإدارة المدنية بشكل مباشر	غياب تام للدور الفلسطيني في الحوكمة خلال فترة العقد؛ يختزل الفلسطينيون في موقع المستفيدين فقط	يتم الترويج لـ"غزة ذات سيادة منزوعة السلاح"، دون تفاصيل بالنظام أمني محلي أو دولي وبدون ذكر لأي دور إسرائيلي أو فلسطيني أو أممي	نموذج استثماري خالص يقوم على إدارة القطاع الخاص لكافة الخدمات العامة والبنية التحتية (الطاقة، المياه، التعليم، المواصلات). يركز على القطاعات الثلاثية: الزراعة، السياحة، والتكنولوجيا العالية. التمويل قائم على عقود الامتياز وليس على الدعم الدولي، ولا دور للقطاع العام. وتقدم نموذجا ربحيا مدفوعا بالسوق.	صامت	ترجئ الخطة أية معالجة لمسألة السيادة الفلسطينية حتى ما بعد انتهاء عقد الاستثمار الممتد لـ50 عاما، وتفصل بين الإعمار والسياسة، لا ذكر لحل الدولتين، أو الربط مع الضفة الغربية.	تؤكد الخطة على قيادة السلطة الفلسطينية بشكل كامل لعملية الإعمار والإدارة، مع تشكيل لجنة إدارية انتقالية في غزة تمهد لعودة الحكومة الرسمية، وتنسق مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية المعنية.	ترتبط الخطة بعقد قانوني ملزم مدته 50 عاما، يمنح المستثمرين سيطرة تنفيذية وتشريعية مؤقتة على غزة، وتشترط السيادة الفلسطينية بنجاح التجربة التنموية أولاً، مما يحول حق تقرير المصير إلى مكافأة مشروطة
Habtoor	مركز الحبتور للبحوث السياسية (مؤسسة إماراتية خاصة). مدعومة من: شركات استثمارية إماراتية، وشبكات تمويل خليجية.	تحالف عربي - فلسطيني بقيادة القطاع الخاص، عبر شركة استثمارية مشتركة، تحت إشراف إماراتي، مع دور محدود تصاعدي للسلطة الفلسطينية.	تخصص للفلسطينيين ملكية بنسبة 70٪ في الشركة القابضة التي تدير الإعمار	تقترح الخطة نموذجا أمنيا متعدد الطبقات: في البداية، ينشر مراقبون دوليون محايدون (مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي). تقام مناطق منزوعة السلاح مع مراقبة خارجية. يتم الانتقال التدريجي نحو إدارة أمنية فلسطينية بقيادة محلية، تخضع لمراقبة ومحاسبة مدنية. ترفض الخطة إشراك إسرائيل في أي نموذج أمني.	تتبنى نموذجا خاصا تقوده الشراكات العامة-الخاصة (PPP)، مع تمويل من مستثمرين عرب ودوليين. يركز على تنمية صناعية، وتمكين ريادة الأعمال، وإصلاح مالي تدريجي، بهدف تقليل الاعتماد على المعونات. نموذج سوقي منظم.	صامت	تركز على إعادة الإعمار الاقتصادي في غزة دون الإشارة إلى حل سياسي شامل مثل حل الدولتين. الأفق السياسي ضمن الخطة يتمثل في حكم محلي مستدام في غزة مع إدارة فلسطينية متدرجة، دون تحديد وضع نهائي أو ربط مباشر بالضفة الغربية أو القدس.	تعتمد الخطة على تنسيق جزئي مع المؤسسات الفلسطينية، حيث يتم نقل المهام تدريجيا إلى الجهات الفلسطينية. في المرحلة الأولى، تحتفظ الكيانات الخاصة والجهات الدولية بدور إشرافي، مع إشارات إلى تطوير القدرات المحلية.	تتضمن الخطة مشروطية واضحة، منها: التمويل المرحلي المرتبط بتقييم الأداء، إشراف دولي من البنك الدولي أو الأمم المتحدة، وضمانات أمنية وسياسية، بالإضافة إلى التزام بالحوكمة والشفافية.
PREP	تحالف من القطاع الخاص الفلسطيني، وخبراء اقتصاديين فلسطينيين	قيادة فلسطينية متعددة المستويات (سلطة + مجتمع مدني + قطاع خاص)	تمثيل مدني قوي ومفتوح	لا يوجد	تعتمد على نموذج منسق يجمع بين تخطيط شبيه بالدولة من حيث البنية الأساسية، وبين المبادرة الخاصة والتمويل البديل. لا تتبنى السوق الحر ولا المعونات فقط، بل تسعى لتعاون بين الفاعلين المحليين والمانحين والمستثمرين.	صامت	ترى في المستقبل أفقًا لدولة فلسطينية مستقلة ومتكاملة تشمل غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، لا تتبنى إطارا انتقاليا أو خاصا بغزة وحدها، بل ترفض النماذج المجتزأة.	تعاون مرن تدعم تنسيقًا جزئيا إلى كامل مع السلطة الفلسطينية، مع الاستفادة من الخطط الوطنية القائمة، مثل خطة الطرق والمواصلات. تركز على التعاون مع الوزارات ذات العلاقة والجهات المانحة، دون أن تكون السلطة الجهة الوحيدة القيادية.	تتفادى الخطة ذكر شروط سياسية مسبقة، لكنها تعترف بوجود تأثير للواقع السياسي. تدعو إلى تمويل تعاوني غير مشروط بشكل صارم، ينسجم مع أولويات الفلسطينيين، ويعتمد على الثقة والتراكم المؤسسي.

المصادر

The Arc: A Formal Structure for a Palestinian State, RAND Corporation, 2005, https://www.rand.org/pubs/monographs/MG327-2.html

A Spatial Vision for Palestine: A Long-Term Plan That Can Begin Now, RAND Corporation, 2025, https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA3444-1.html

Gaza 2050: A Long-Term Spatial Vision for Sustainable Development, AECOM & The Portland Trust, 2016, https://www.connectedgaza.com/

Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA), World Bank, European Union, and United Nations, 2025, https://thedocs.worldbank.org/en/doc/133c3304e29086819

Preliminary Report on the Status of the Development of the Efforts to Reconstruct the Human Settlements in the Gaza Strip, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2024, https://unhabitat.org/sites/default/files/2024/04

Gaza Recovery and Reconstruction Plan. PA: Government of Palestine, 2025, *not published*

Arab Regional Proposal for Gaza Reconstruction, Arab League, Egyptian Intelligence Services, 2025, https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2025/03/ArGaza Phoenix: Recovery Framework for the Reconstruction of Gaza. Phoenix Gaza Consortium, 2024, https://www.gsmuns.org/pdf/english_abstract.pdf

An Economic Plan for Rebuilding Gaza: A BOT Approach. Pelzman, J, 2024, https://ceesmena.org/gaza/

Gaza Reconstruction Plan, Al Habtoor Research Centre, 2024, https://www.habtoorresearch.com/publications/habtoor-gaza-reconstruction/

Palestine Emerging: Blueprint for Economic Reconstruction & Development, PREP (Palestinian Reconstruction and Economic Partnership), 2024, https://palestine-emerging.org/wp-content/uploads/2024/04/PALES